دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

تسليح جيش التحرير الوطني الجزائري عبر الحدود الشرقية (الجزائرية – التونسية) ١٩٥٤ – ١٩٦٢

أ. د. الطاهر جبلي
قسم التاريــخ
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
الجمهورية الجزائرية

أ. د. سعاد يمينة شبوط
قسم التاريــخ
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

تشكل هذه الدراسة محاولة هادفة للبحث في تاريخ التطور العسكري لجيش التحرير الوطني من خلال التركيز على الجهود والمساعي الرائدة التي قام بها قادة الثورة الجزائرية خلال الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، للبحث عن مصادر تمويل النشاط العسكري والحفاظ على ديمومته بالأسلحة والذخيرة، سواء في الداخل؛ انطلاقًا من المناطق الحدودية الشرقية (المنطقة الأولى والثانية)، بفضل الدور البارز الذي لعبه كل من: مصطفى بن بولعيد، وعباس لغرور، ولزهر شريط، وعمارة بوقلاز، ومحمد العربي بن مهيدي. أم في الخارج، بفضل جهود أحمد بن بلة، وعلي مهساس، وقاضي بشير، بالإضافة إلى دور محمد بوضياف الذي تكلَّف بمهمة التَّسليح على الجبهة الغربية، بالتعاون والتنسيق مع محمد العربي بن مهيدي، وهي المساعي والجهود التي شكلت الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة الذي تجسدت معالمه بعد صائفة ١٩٥٦ ، من خلال النَّشاط الحيوي لشبكات الدَّعم اللوجيستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة؛ الذي عرفته الثورة التحريرية على الجبهتين البرِّية والبحريَّة، انطلاقًا من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في طرابلس وتونس ووجدة والناظور، ثم قواعد ومراكز حدودية للتموين في الشرق والغرب، لتصل إلى مقاتلي جيش التحرير الوطني في الولايات الداخلية بواسطة قوافل للتسليح عبر مسالك وممرات برية، أو خطوط إمداد بحرية تربط شبكة التَّسليح في الخارج (أوروبا والمشرق العربي) ببعض الموانئ في الغرب الجزائري والسواحل المغربية .

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٨ نوفمبر ٢٠٢٤
تاريخ قبـول النشـر: ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

الثورة الجزائرية؛ جيش التحرير الوطني؛ شبكة التسليح؛ الحدود الشرقية؛ تونس؛ مصطفى بن بوالعيد؛ طرابلس؛ أحمد بن بلة

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.436410

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الطاهر جبلي، سعاد يمينة شبوط، "تسليح جيش التحرير الوطني الجزائري عبر الحدود الشرقية (الجزائرية– التونسية) خلال سنوات ثورة التحرير الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢".- دورية كان التاريخية.- السنة الثامنة عشرة- العدد التاسع والستون؛ يونيو ٢٠٢٥. ص ١٨٤ – ٢١٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: djebli_tahar@yahoo.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لا يخفى على الباحث في التاريخ العسكري للثورة الجزائرية مدى الأهمية التي يكتسيها موضوع التسليح إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم اللوجيستيكي يشكل في كل الأحيان الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحررية في العالم وعند الحاجة الملحة لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الإمداد بالعتاد العسكري انطلاقا من قواعد لوجستيكية محددة.

ومما لا شك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر. وانطلاقا من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بالنشاط السري والمخابراتي بالنسبة للطرفين (جبهة وجيش التحرير الوطني- والمصالح الفرنسية الخاصة) تولّدت لدي الرغبة في هذا الموضوع بالذّات دون غيره من المواضيع الأخرى.

وسأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الجهود والمساعي الرائدة التي قام بها قادة الثورة الجزائرية خلال الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، للبحث عن مصادر تمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة، سواء في الداخل والخارج بفضل مصطفى بن بوالعيد وأحمد بن بلة، بالإضافة إلى دور محمد بوضياف الذي تكلَّف بمهمة التَّسليح على الجبهة الغربية، بالتعاون والتنسيق مع محمد العربي بن مهيدي، وهي الجهود التي شكلت الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة الذي تجسدت معالمه بعد صائفة ١٩٥٦، من خلال النَّشاط الحيوي لشبكات الدَّعم اللوجيستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة لفائدة هيكلة واستراتيجية جيش التحرير الوطني والتطور العسكري الذي عرفته الثورة التحريرية على الجبهتين البريَّة والبحريَّة، انطلاقًا من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في طرابلس وتونس ثم قواعد ومراكز حدودية للتموين في الشرق والغرب، لتصل إلى مقاتلي جيش التحرير الوطني في الولايات الداخلية بواسطة قوافل للتسليح عبر مسالك وممرات برية أو خطوط إمداد بحرية تربط شبكة التَّسليح في الخارج (أوروبا والشرق الأقصى والمشرق العربي) ويمكن اعتبار ذلك الامتياز أحد أهم الروافد التي ساهمت في صناعة العديد من الانتصارات العسكرية والدبلوماسية خلال سنوات الثورة التحريرية.

أهمية موضوع البحث

١- يشكّل موضوع التسليح أهمية بالغة في مجال التاريخ العسكري للثورات والحروب في العالم، ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان مدى الأهمية التي يكتسبها موضوع التسليح، إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم اللوجيستيكي يشكل في كل الأحيان الشريان الرئيس لجميع الثورات التحررية في العالم، وعند الحاجة الملحّة لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الإمداد بالعتاد العسكري، انطلاقًا من قواعد لوجستيكية محددة.

٢- مما لا شك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح، باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر. سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع الإمداد عبر الحدود الشرقية (الجزائرية التونسية)، وبإنشاء شبكات للدعم اللوجيستيكي التي يمكن اعتبارها أحد أهم الروافد التي أسهمت في صناعة عدد من الانتصارات العسكرية خلال سنوات الثورة التحريرية، والوقوف عند الظروف والإمكانات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع السري من العمليات العسكرية.

٣- يمكّن الباحث من الوقوف على الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع البحث من خلال عنوانه الذي يتناول مرحلة حاسمة من مراحل تسليح جيش التحرير الوطني وتطوره عبر الحدود الشرقية (الجزائرية- التونسية)، في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية بمختلف أشكالها وأبشع صورها خلال سنوات ثورة التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢).

٤- إبراز البعد التاريخي والأهمية الإستراتيجية للجبهة البريَّـــة على الحدود الشرقية، من خلال السبق التَّاريخي الذي عرفته الجبهة البريَّة منفذًا لتهريب الأسلحة والذخيرة، مما يدفع الباحث من باب الموضوعية التَّاريخية من جهة أخرى إلى محاولة إبراز أهميَّة الموقع الإستراتيجي الذي انفردت به الحدود الشرقيَّة عبر التاريخ، وأصبحت تحتله خصوصًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال عدد من المقوِّمات والمؤهلات، من أهمها انفتاح الجبهة الشرقية على الفضاء الجغرافي العربي الإسلامي المفتوح المجال في حدوده البرية لدول عربية شقيقة مثل: تونس، وليبيا، ومن ورائهما مصر.

٥- تكمن أهمية موضوع الدراسة بالنسبة للباحثين في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (١٩٤٥-١٩٦٢) في كشف النقاب عن الكثير من القضايا التي لم تُشر إليها المصادر والكتابات التاريخية السابقة، خصوصًا التي تتعلق بعمليات التسلح السرية وميلاد الأنوية الجنينية لشبكات الإمداد والتسليح وتأسيس قواعد لوجستية خلفية عبر فضاء الجبهة الحدودية الشرقية وعلاقتها بقوة جيش التحرير الوطني وتطوره في المكان والزمان.

٦- يكشف موضوع البحث انطلاقًا من المادة التاريخية المتوفرة عن فصول من تطور عمليات إمداد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة على الجبهة البريَّة الشرقية، مع رصد أهم المسالك والممرات عبر الحدود الشرقية التي شكلت المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من الخارج منذ فترة المنظمة الخاصة-L.OS- (١٩٤٧-١٩٥٠) حتى المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية (١٩٦٠-١٩٦٢).

٧- البحث في رصد وإبراز وتموين الثورة الجزائرية بالسلاح عبر الحدود الشرقية (تونس)، لمواجهة المخططات والمشاريع الاستعمارية الهادفة لخنق الثورة وشلّ عملية التسليح جيش التحرير الوطني وفصل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل.

٨- إبراز مظاهر الدعم العربي والإسلامي للثورة الجزائرية في مختلف المجالات المادية والمعنوية، والذي يرتبط بوحدة المنظومة الحضارية والتاريخية والثقافية وبمعركة المصير الواحد للأمة العربية والإسلامية في مواجهتها لكل أشكال الهيمنة الكولونيالية، والتحديات والمخاطر والمؤامرات التي يحيكها تحالف الصهيونية والاستعمار في العالم بشكل عام والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص.

٩- يعدّ موضوع البحث في مسائل تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الشرقية وتطور مصالحه وهيئاته خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر والوضع الذي أصبح عليه عشية الاستقلال في صائفة ١٩٦٢م نتيجة حتمية لذلك التطور الطبيعي الذي أصبح عليه الجيش الوطني الشعبي في الوقت الحالي، من حيث قوته العسكرية واللوجستية، والإمكانات المادية والتكتيك العسكري؛ الأمر الذي أهَّله أن يحتل المرتبة (٢٦) عالميًا والمرتبة الثانية إفريقيًا والثالثة عربيًا؛ استنادًا إلى تصنيف مركز غلوبال فاير باور (GLOBAL FIREPOWER) لسنة ٢٠٢٤م، الذي صنّف الجيوش حسب قوتها العسكرية واللوجستية وفقًا لخمسين مؤشرًا.

أسباب اختيار موضوع البحث وأهدافه

١- الدافع العلمي؛ بحكم تخصصنا في مجال البحث العلمي المرتبط بالتاريخ العسكري الوطني، خصوصًا مرحلة الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢).

٢- تنامي الهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا، وفي منظور الاستشراف الدبلوماسي لأية علاقات جزائرية-إفريقية ستبقى العقدة الأمنية هي الأساس، وستبقى الجزائر تحاول إدارة "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي ولو على حساب "المقاربة الاقتصادية والتنموية"، بالإضافة إلى طبيعة الظروف السياسية والعسكرية الراهنة المحيطة بالجزائر وضرورة تحقيق السلام والأمن الإقليمي سوف تجعل للمؤسسة العسكرية الجزائرية وريثة (جيش التحرير الوطني-NATIONAL LIBERATION ARMY) الصوت الأعلى في إدارة الملفّات الأمنية والإقليمية والدولية، خصوصًا وأن الدبلوماسية الجزائرية تواجه تحديًا حقيقيًا بترؤسها مجلس السلم والأمن الأفريقي في شهر ماي ٢٠٢١، مما قد يعيدها إلى قيادة القارة التي تعيش وضعًا

يزداد تدهورًا على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؛ الأمر الذي يفسر ارتفاع موازنة الدفاع والأمن للجزائر التي يمكن ربطها بالدول المجاورة، بل يندرج ضمن إطار دولة تبحث عن دور لها في الخريطة الجيوسياسة، خصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية عبرالجبهة الغربية وفي منطقة الساحل وجنوب الصحراء.

٣- إبراز مدى أهمية الفضاء الجغرافي المفتوح والبعد التاريخي والأهمية الاستراتيجية للجبهة البريَّـــة على الحدود الشرقية، من خلال رؤية استشرافية مستقبلية تؤكدها اهتمامات قيادة المؤسسة العسكرية في محافظة الجزائر على علاقتها التاريخية الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني، في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب، في ظلّ مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية، وفي هذا المجال "نسجل بهذا الصدد بناء ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس، وكذلك تحويل التعاون الأمني الجزائري الليبي إلى شراكة حقيقية.

٤- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بمسائل الدعم بالأسلحة ومدى أهميتها في حيوية النشاط الثوري، وتقديم دراسة مقاربة تندرج في إطار إعادة كتابة تاريخ الثورة التحريرية، والإسهام في بناء مدرسة تاريخية وطنية بأقلام جزائرية أصلية.

٥- إبراز الارتباط العضوي بين فكرة العمل المسلح والتسليح ضرورةً ملحةً لاستمرار العمل الثوري وتحقيق أسباب النصر منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار (١٩٤٧-١٩٦٢).

٦- دحض وتفنيد الأطروحات والمزاعم التي تضمنتها جل الكتابات الفرنسية الاستعمارية التي ألفت الكتابة بنظرة ملؤها الغلوّ والتحيّز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء الشرعية على الفعل الاستعماري، مثل: طروحات إيف كوريار، وجون فوجور، وجاك ديشمان، وهنري لومير...، وغيرهم".

٦- تحديد النتائج والآثار التي انعكست بسبب مشكلة التسليح على الأداء المتميز للعمل الثوري من جهة، وعلى طبيعة العلاقة بين مؤسسات الثورة التحريرية السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب موضوع الدراسة وطبيعتها خصوصًا أنها تتعلق بجانب سري وحساس من جوانب الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، وبغرض إزالة الغموض عن بعض الحقائق التاريخية التي هي الهدف والمسعى بالنسبة للباحث الجادّ؛ ارتأينا الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية.

حدود الدراسة وإشكالية موضوع البحث

يمكن حصر حدود موضوع دراستنا في إطارين أساسين، يرتبط الأول بحدود الدراسة الزمني المضبوط بفترة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، دون استثناء الفترة التي سبقت مرحلة الانطلاقة المحددة زمنيًا بالفترة (١٩٥٤-١٩٥٤)، وهي مرحلة المخاض التي كانت بمثابة خريطة الطريق إلى نوفمبر ١٩٥٤، أما حدود الدراسة من حيث إطارها المكاني فهي تتعدى الإطار الجغرافي للثورة الجزائرية على امتداد الجبهة الشرقية المفتوح على الفضاء العربي بما فيه تونس ليبيا ومصر.

وقبل الولوج في صلب هذه الدراسة التي سنحاول أن تكون جامعة قدر الإمكان؛ يستحسن طرح الإشكالية التي سيتّم إخضاعها للبحث والتحليل؛ انطلاقًا من المادة التاريخية المتوفرة (أرشيف، ومقابلات شخصية، وشهادات شفوية ومكتوبة، ومذكرات شخصية لبعض قادة الثورة وقادة الجيش الفرنسي، وكتابات عربية وأجنبية، وملتقيات، ومقالات، ودوريات، وتقارير الولايات). وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الشرقية (الجزائرية-التونسية) خلال سنوات ثورة التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، وهي تساؤلات من قبيل:

– أين تكمن طبيعة العلاقة بين مشروع العمل الثوري ومتطلباته المادية (السلاح)؟

– ما البعد التاريخي والأهمية الإستراتيجية للجبهة الحدودية الشرقية في اهتمامات رواد مشروع العمل المسلح؟

– فيمَ يكمن الدور الذي لعبته الحدود الشرقية بخصوص حركية النشاط العسكري، وانعكاساته على نشأة وتطور قدرات جيش التحرير الوطني المادية والمعنوية؟

– ما الجذور التاريخية لفكرة إنشاء القواعد الخلفية التي ارتبطت أشدّ الارتباط بمشكلة التسليح؟ وما أهم القواعد العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية عبر فضاءات الجبهة الحدودية الشرقية؟ وما دوراها في إمداد وتموين فيالق جيش التحرير الوطني المتمركزة على طول الحدود الجزائرية التونسية؟

– ما الظروف والأوضاع المحيطة بعمليات تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الشرقية؟ وما حجم السلاح الذي كانت الثورة الجزائرية بحاجة ماسة إليه لتحقيق أسباب النصر والاستقلال؟

– كيف كان هذا السلاح يصل إلى الثوار المقاتلين في جبهات القتال؟ وما مصادره الخارجية؟

– كيف تعاملت قيادة الثورة التحريرية لإيجاد حلول وبدائل لمشكلة التسليح على امتداد سنوات الكفاح المسلح (١٩٥٤-١٩٦٢)؟

– ما الحجم الحقيقي الذي تكفلت بأدائه شبكات الإمداد بالسلاح في تفعيل العمل الثوري الميداني وتحقيق النصر، وانعكاساتها على القدرات القتالية المستقبلية لجيش دولة ما بعد الاستقلال؟

عناصر البحث

قسمنا موضوع بحثنا إلى مقدمة وسبعة مطالب وخاتمة ومجموعة من الملاحق مرتبطة بمتون الدراسة بشكل وثيق.

المطلب الأول: البعد التاريخي والأهمية الإستراتيجية للجبهة البريَّـــة على الحدود الشرقية.

المطلب الثاني: مكانة الجبهة الحدودية الشرقية في اهتمامات رواد مشروع الثوري والحسم العسكري.

المطلب الثالث: دور الجبهة الحدودية الشرقية في النشاط العسكري وتشكيل النواة الأولى لجيش التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (١٩٥٤-١٩٥٦):

١. قاعدة طرابلس ودورها في تفعيل عمليات الإمداد بالسلاح.
٢. قاعدة تونـــــــس.
٣. المساعي الوحدوية لتنسيق الكفاح المغاربي المشترك وانعكاساته على واقع التسليح بالجبهة البرية الشرقية.
٤. شبكات ومسالك قوافل تسليح الثورة التحريرية بالجبهة البرية الشرقية (١٩٥٤-١٩٦٥).

المطلب الرابع: استقلال تونس وانعكاساته على واقع تسليح الثورة التحريرية عبر الجبهة الحدودية الشرقية.

المطلب الخامس: دور مؤتمر الصومام في هيكلة وتنظيم المصالح اللوجيستية لجيش التحرير الوطني عبر الجبهة الحدودية الشرقية ١٩٥٦م.

المطلب السادس: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الجبهة البرية الشرقية من خلال التقارير الأرشيفية الفرنسية.

المطلب السابع: الواقع العسكري لتسليح جيش التحرير الوطني على الجبهة البرية الشرقية، من خلال المصادر والوثائق الأرشيفية (أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA):

١. عمليات الإمداد خلال سنتي (١٩٥٨-١٩٥٩).
٢. الإمداد على الجبهة الشرقية في المرحلة الأخيرة للثورة التحريرية (١٩٦٠-١٩٦٢).

أولاً: البعد التاريخي والأهمية الإستراتيجية للجبهة البريَّة على الحدود الشرقية

نالت الجبهة البريَّة سبقًا تاريخيًا مقارنة مع الواجهة البحريَّة بخصوص عملية إمداد الثورة بالسلاح، وطرق تهريبه إلى المقاتلين في المناطق الداخليَّة، رغم الظروف الصعبة التي أحَاطت بها، وردود الفعل الفرنسية جراء عمليات المراقبة المتواصلة.

ويعود هذا السبق إلى الأهميَّة البالغة التي أوْلاَها نشطاء الفصيل الثوري في التيار الاستقلالي للجبهة الحدوديَّة البرية خلال مرحلتي المنظمة الخاصة (١٩٤٧-١٩٥٠)، والتحضير الميداني الجادّ لانطلاق العمل المسلَّح بين (١٩٥٠-١٩٥٤)؛ حيث شكلت الحدود الرهان الأساس بالنسبة لكل من محمد بولوزداد ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف، وأصبحت دائمًا تحتل مكانة مهمة في الحسابات العسكريَّة بالنِّسبة لقادة الثورة في الداخل أو الخارج منفذًا إستراتيجيًا لعبور العدَّة والعتاد، وصمَّام أمان يُؤمِّن استمرار النَّشاط الثوري بما يحتاجه من دعم ومدد ماديٍّ من القواعد الخلفية للثورة التحريريَّة خارج إطارها الإقليمي.

وإنَّ السبق التَّاريخي الذي عرفته الجبهة البريَّة منفذًا لتهريب الأسلحة والذخيرة يدفع الباحث من باب الموضوعية التَّاريخية من جهة أخرى إلى محاولة إبراز أهميَّة الموقع الإستراتيجي الذي انفردت به الحدود الشرقيَّة وأصبحت تحتله، خصوصًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال المقوِّمات والمؤهلات الآتية:

أ- انفتاح الجبهة الشرقية على الفضاء الجغرافي العربي المفتوح المجال في حدوده البرية لدول عربية شقيقة، مثل: تونس، وليبيا، ومن ورائهما مصر.

ب- شساعة مساحتها وامتدادها من القالة شمالاً إلى قمَّار بالوادي على طول مسافة تقارب (٤٦٠ كم).

ت- الطابع الجغرافي المتنوِّع والمتميِّز بخصائص تضاريسية معقدة، مثل: المناطق الجبلية الوعرة الممتدة على طول الشريط الحدودي مع تونس، ولعل أبرزها: جبال القالة، وبني صالح، وبوصالح، وأولاد مومن، وويلان، وبوعمود؛ بالإضافة إلى جبال بوخضرة، والعنق، والونزة[١].

وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر؛ يمكن ملاحظة أن المناطق الحدودية الشرقية تترامى على ربوعها الأحراش والتلال، كما يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس، حيث تغطي غابات الفلين مساحة (٧٠) ألف هكتار بمنطقة القالة[٢].

ث- قربها من أكبر مخزن للأسلحة والذخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأسلحة التي جمعها أحمد بن بلة في ليبيا تعود في أكثريتها إلى مخزون أسلحة الأفريكا كوربس (الفيلق الإفريقي أو الألماني والجيش البريطاني)، وقد تمَّ إرسالها بصعوبة انطلاقًا من الساحل اللّيبي نحو الجزائر عبر الجنوب التّونسي[٣].

ج- الأهميّة الاقتصادية البالغة الّتي ميّزت مُعظم المناطق الواقعة على طول الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق استقطبت أعدادًا كبيرةً من الكولون، واستطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقيّة، خصوصًا تلك الواقعة شرق وادي سيبوس جنوب عنابة، ونتج عنه بداية الاستيطان الرسمي بإنشاء مدن قبل سنة ١٨٧٠م، وتمّ استغلال مساحات شاسعة بموجب الاستيطان الحرّ في مجال زراعة الكروم التي أصبحت تغطي (٩٠٠٠) هكتار، حيث حظيت بعناية فائقة من طرف معمرين فرنسيين وإيطاليين[٤].

كما أوْلَى المعمرون الفرنسيون أهمية بالغة للغابات التي نجد منها نسبة (٦٢%) من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للإدارة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى عنابة وسوق أهراس، وَمردّ ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحظى بأهمية اقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان بإمكانه منافسة أجود الأنواع الأسبانية والبرتغالية في السوق العالمية[٥]. ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي ببعض المناطق الحدودية الشرقية بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، نشير إلى أنه في سنة ١٩٢٨ بلغ عدد الجمعيات الزِّراعية (١٥) جمعية[٦].

وبعيدًا عن الزراعة، كانت المناطق الحدوديّة الشرقيّة تزخر في أعماقها بثروات معدنية مهمة منذ أواخر القرن ١٩م، لكن عملية الاستغلال المنجمي تأخرت نسبيًا بسبب المواصلات.

ومن أهم المناطق الحدوديّة الشرقيّة التي تنتشر فيها المناجم نذكر: مناجم جبال الونزة، وبوخضرة، والكويف، وتتنوع الثروات المعدنية لتشمل خامات الحديد والرّصاص والزنك والفوسفات والزئبق. واستدعى استغلال هذه الثروات ضرورة توفُر شبكة من الطرق والسكك الحديديّة لدى شركة قالمة وعنابة التي تتوفر على (٤٣٦ كم) من السكك الحديديّة في شكل خطوط رئيسة، أهمها: الخروب، وبوشقوف، وقالمة ـ بوشقوف، وبوشقوف – عنابة، وبوشقوف – سوق أهراس –غار الدماء، وسوق أهراس – تبسة[٧].

ح– استفادتها من الدّعم العربي بعيدًا عن الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية، والتي كانت لها منطقة الريف المغربي المتنفس والمعبر الوحيد للأسلحة والذخيرة برًا إلى المناطق الداخليّة رغم الظروف الصعبة المحيطة بهذه العملية[٨].

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يدرك بعمق مدى الأهمية التي شكلتها الحدود الشرقيّة بالنسبة لأنصار العمل المسلح من جهة، والقيادة العسكريّة للعدو من جهة أخرى[٩].

ثانيًا: مكانة الجبهة الحدودية الشرقية في اهتمامات رواد مشروع الثوري والحسم العسكري

إن التفكير في بناء السدّ الشائك (خط موريس) كان في فترة مبكرة، حيث وضع بعض الضباط الفرنسيين مخططًا لذلك سنة ١٩٥٥م في منطقة نقرين؛ الأمر الذي تفطن له بن بولعيد، ولم يتمكنوا من تجسيد مخططهم؛ لأن معركة الحدود والصراع على امتلاكها والسيطرة عليها كان هاجسًا يوميًا بالنسبة لقادة المنطقة الأولى بشكل خاص لإدراكهم أهمية الحدود وإستراتيجيتها، لذلك دافعوا عنها ببسالة من خلال أكبر المعارك شراسة على الحدود الجزائرية التونسيّة خلال سنتي ١٩٥٥–١٩٥٦[١٠].

ومما لا شك فيه أن أنصار العمل المسلح الأوائل في الحركة الوطنية الجزائرية لم يفوّتوا فرصة الاستفادة من الحدود وتوظيفها لخدمة مخططاتهم العسكريّة لتفجير الثورة. وفي هذا السياق تجب الإشارة إلى أن معظم الأسلحة التي جُمعت خلال فترة المنظمة الخاصة (١٩٤٧–١٩٥٠) تمّ تهريبها عبر الحدود الشرقية من ليبيا عبر الوادي نحو الأوراس؛ بفضل جهود كل من بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي[١١].

وفي الاتجاه نفسه انطلق عدد من الجزائريين عبر الحدود الشرقيّة لنصرة إخوانهم في فلسطين سنة ١٩٤٨م، ثم مشاركتهم في الثورة التونسيّة فيما بعد سنة ١٩٥٢م. وقبل الانطلاقة بقليل تكفل بن بولعيد بمهمة ارتياد الحدود نحو ليبيا لتفعيل شبكات الدّعم اللوجيستيكي القديمة، حيث كلّلت جهوده بتأسيس قاعدة للتسليح في طرابلس برفقة أحمد بن بلة وقاضي بشير في أوت ١٩٥٤[١٢].

وعشية الانطلاقة في أول نوفمبر ١٩٥٤م كانت الجبهة الشرقية مهيأة لكي تكون متنفسًا للنشاط الثوري بعد أن أصبحت وفق مخططات قادة المناطق الحدودية مصدرًا للتموين بالأسلحة عبر مسارب مختلفة لنقل الأسلحة والذخيرة، التي مكنت المجاهدين خصوصًا في المنطقتين الأولى والثانية من إلحاق هزائم عسكريّة كبرى بجيش العدو، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى معركة الجرف الأولى والثانية بالمنطقة الأولى، التي تزامنت مع وصول قافلة لجيش التحرير الوطني محملة بالسلاح إلى الداخل من تونس عبر الحدود الشرقية[١٣].

ويبدو أن الأسلحة التي كانت تعبر الحدود الشرقية لم تكن الدّول الشقيقة المجاورة مصدرًا لها، بل كانت تأتي من أوروبا الشرقيّة والغربيّة وآسيا عبر مصر، فليبيا، وعلى هذا الأساس شكلت الحدود الشرقيّة حلقة ربط أساسيّة لطريق شاق ومليء بالمخاطر؛ يمتد من مرسى مطروح بمصر عبر السلوم إلى بن غازي ثم طرابلس بليبيا، ثم بن قردان إلى مدنين، ثم قفصة ومدن تونسية أخرى، إلى أن تعبر الحدود نحو المناطق الثوريّة في الداخل[١٤].

ثالثًا: دور الجبهة الحدودية الشرقية في النشاط العسكري وتشكيل النواة الأولى لجيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (١٩٥٤-١٩٥٦)

قبل الخوض في صلب هذه الدراسة التي تُعنى بالبحث في عمليات الإمداد اللوجيستيكي بين سنوات (١٩٥٦-١٩٦٢) على الجبهة البريّة الشرقية، لا بأس من ذكر بعض عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة المهمّة برًا عبر الحدود الشرقية؛ خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٥٦)، والتي شكلت صمام أمان في استمرار وديمومة النشاط الثوري وتشكيل النواة الأولى لجيش التحرير الوطني على أرض الميدان.

١/٣-قاعدة طرابلس ودورها في تفعيل عمليات الإمداد بالسلاح

انطلاقًا من المصادر التاريخية المتوفرة نشير إلى أنه مباشرة بعد التأسيس الفعلي لقاعدة طرابلس في ٢٠ أوت ١٩٥٤م، والاتفاق الذي وقع بين بن بلّة وبن بولعيد وقاضي بشير حول الظروف والإمكانات المتعلقة بعمليات الإمداد بالسلاح انطلاقًا من هذه القاعدة الجديدة، وما يمكن أن تقدّمه للثورة التحريريّة، كلّف بن بولعيد قاضي بشير ببذل جهوده في عملية تهريب السلاح من غدامس إلى الوادي، وسوف يرسل عند عودته إلى الأوراس محمد بلحاج لإتمام المهمّة. ومنذ هذا التاريخ تم نقل أسلحة كثيرة إلى الجزائر عن طريق محمد عرعار، وعمر البرجي، وغيرهم من الوطنيين الجزائريين[١٥].

وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير إلى أن الإمداد بالأسلحة من هذه القاعدة مرّ بمرحلتين؛ ففي الأولى كان يتم اختيار أشخاص معينين لغرض تهريب قطع محدودة من السلاح، أما في المرحلة الثانية فقد تم الاعتماد فيها على القوافل التي كان بإمكانها شحن كميّات لا بأس بها من السلاح، وتسلك المسالك البعيدة عن عمليات المراقبة التي كانت تقوم بها المصالح الفرنسيّة على طول الشريط الحدودي قبل وصولها إلى الداخل.

أما بالنسبة لشحنة اليخت انتصار الذي وصل أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس ليلة ٧ ديسمبر ١٩٥٤؛ فقد تم إفراغ حمولته تحت إشراف أحمد بن بلّة وعبد الحميد درنة، وقد أُخفيت هذه الكمية من السلاح في منزل هذا الأخير، كما تحمل أيضًا عناء نقلها وهو يهز على كتفيه صناديق الأسلحة حسب شهادة أحمد بن بلّة نفسه[١٦]، على أن تأخذ هذه الكمية في مدة لا تتجاوز ١٥ يومًا، إلا أنَّ الأمور سارت عكس ذلك، حيث تأخرت العملية لمدة شهرين، وبعد ذلك نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين على متن الشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال عبر الحدود الشرقية إلى تبسة[١٧]. ويضيف بن بلّة أنه منذ بداية هذا التاريخ ظلت مصر تدعم وحدها الثورة بالسلاح عبر ليبيا لمدة سنتين ونصف[١٨].

وتعدّ هذه المحاولة أوّل عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر طريق ليبيا، انطلاقًا من ميناء الخمس شرق طرابلس ومنها إلى الجزائر في شهر فيفري ١٩٥٥م، وفي السياق نفسه؛ يذكر فتحي الديب أن هذه الشحنة تضمّنت أيضًا حصة من السلاح موجهة لتزويد المكافحين التونسيين ببعض احتياجاتهم، باعتبارهم سيشاركون في عملية تهريب الأسلحة عبر تونس من ناحية، ولدعم قدراتهم على الاستمرار في المقاومة من أجل تخفيف ضغط القوات الفرنسية على الجزائريين، وذلك بالاتفاق مع أحمد بن بلة وصالح بن يوسف[١٩].

وعلى أساس المساعدات المصريّة المباشرة خلال هذه الفترة تمّ وضع مخطط للدعم بالأسلحة والعتاد للمقاومة في المغرب العربي ككل، إذ إن عمليات تهريب الأسلحة بين سنوات (١٩٥٤-١٩٥٦) غالبًا ما كانت تتم على نطاق مشترك؛ ففي الجبهة الشرقية كانت موجهة إلى المقاومة في كل من الجزائر وتونس، على أن تُوجه بالجهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية، وكذا الأمر بالنسبة لقواعد تمرير السلاح وتهريبه بليبيا؛ فقد كانت كذلك مشتركة.

٢/٣-قاعدة تونس[٢٠]

يعود الفضل في وضع الأسس الأولى لقاعدة تونس إلى قادة المنطقة الأولى (الأوراس) خصوصًا المرحلة الأولى من الثورة (١٩٥٤-١٩٥٦)، من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من: الطالب العربي، وسعيد عبد الحي، ولزهر شريط، وعباس لغرور، وشيهاني بشير إلى

جانب مشاركتهم في المقاومة التونسية، وقد لعب هؤلاء دورًا بارزًا في جمع الأسلحة في تونس لصالح الثورة في مرحلة الفصائل المشتركة (١٩٥٤-١٩٥٧)[٢١].

وفي هذا السياق شكّل موطن الحامة بلد الطاهر الأسود الواقع غرب قابس على بعد (٤٠ كم) مركزًا مهمًّا لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا، وفيها كانت توزع من طرف مجاهدين تونسيين على مختلف الفصائل في تونس والجزائر[٢٢].

ومن أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق التي تكونت من ١٧ جنديًا في بداية الأمر في شهر فيفري ١٩٥٦م بمنطقة منقار البط Bec de canard بغار الدماء، وهي فصيلة مشتركة بين الجزائريين والتونسيين، وقد كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد والظهر وشريط المناجم، حيث وجد هناك عمل منسق مع مجاهدي منطقة وادي سوف، وتُقدم التقارير الفرنسية الفصائل المشتركة الجزائرية التونسية وتعداد أفرادها التي قامت بعمليات مهمة في مجال تهريب السلاح والمقاومة بهذه المناطق وعددها ١١ فصيلة، ومن أهمها فصيلة الطالب العربي[٢٣].

وعند اندلاع الثورة مباشرة كلف الطالب العربي من طرف بن بولعيد بمهمة تموين الثورة بالسلاح عبر الحدود الليبية التونسية، ثم كلف بحماية الشرايين التي تمدّ الثورة بالسلاح من الشرق إلى أن استشهد سنة ١٩٥٧م، وفي الوقت نفسه عيّنت قيادة الأوراس السعيد عبد الحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة برفقة عبد الكريم هالي الذي كلف بدوره مع بداية سنة ١٩٥٥م بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عبر ليبيا[٢٤].

ودون الاستطراد في خلفيات المشاكل التي وقعت في تونس والتي انتهت بتعيين مهساس على مهام التسليح بتونس بعد عودته من قاعدة طرابلس، يمكن القول: إنه بعد الهيكلة العسكرية التي قامت بها قيادة الثورة بدأت عمليات الإمداد اللوجيستية، من خلال المهام التي أشرفت عليها مصلحة التسليح والتموين العام (DARG) تم تأسيس قاعدة تونس في شهر أكتوبر ١٩٥٧م قاعدةً خلفية لاستقبال وإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة[٢٥].

ومما لا شك فيه أن قاعدة تونس تعدّ قاعدة مهمة بالنسبة للقيادة التي أشرفت على مهام الإمداد، باعتبارها همزة وصل بين مصادر السلاح في مصر وليبيا وانفتاحها على طول الحدود البرية من الشمال إلى الجنوب؛ الأمر الذي ترك هامش حركة على مسافات واسعة لتهريب السلاح انطلاقًا من القواعد الأساسية للدعم والكثير من المستودعات المؤقتة عبر ممرات ومسالك رئيسة لشحن السلاح إلى المقاتلين في المنطقة الأولى والثانية والقاعدة الشرقية.

٣/٣-المساعي الوحدوية لتنسيق الكفاح المغاربي المشترك وانعكاساته على واقع التسليح بالجبهة البرية الشرقية

تشير المصادر التاريخية إلى أن شبكات التسليح التي أسسها الثلاثي (بن بلة بن بولعيد وقاضي بشير)، شرعت في عملية التنسيق وتوحيد الجهود مع عناصر المقاومة التونسية المكلّفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا، انطلاقًا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه أيضًا[٢٦]، وقد كانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية مشتركة لكل من: الطاهر لسود، وابن أخيه البشير، وأحمد بن بلّة[٢٧].

وبما أن المجاهدين الجزائريين لم يكونوا يتمتعون بحق الإقامة في ليبيا، فقد تولى عبد العزيز شوشان أمر هؤلاء الثوار القادمين من الجزائر، بحيث يقدّمهم إلى السلطات الليبية على أنهم ثوار تونسيين[٢٨].

وفي هذا السياق تمكن عبد العزيز شوشان من خلال تولّيه رئاسة مكتب تونس في طرابلس برفقة علي الزليطي من تشكيل شبكة للتسليح ضمّت أشخاصًا بارزين في المكتب لاجئين في طرابلس، وتشير بعض المصادر حول هذا الموضوع أن هناك مجموعة من الثوار الجزائريين حذوا حذوهم وتعاونوا معهم لاستخدام شبكاتهم لتمرير الأسلحة وتهريبها عبر الحدود الشرقية إلى الجزائر، ونذكر من عناصر هذه الشبكة: محمد بوعزة، ومحمد الهادي عرعار، وعمر البرجي؛ وهم من بين العناصر الذين تمّ تسليحهم بأسلحة جمعت من صحراء طرابلس بمساعدة شبكة التسليح التونسية بحكم أسبقيتهم في هذا الميدان. ومن أنواع الأسلحة

التي كانت بحوزتهم: الخماسي الألماني، والستاتي الإيطالي، والعيشاري الإنجليزي، والرشاشات من نوع ستارن[٢٩].

وقد تمكنت عناصر شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا خلال هذه المهلة من تهريب عشرات القطع من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس؛ بمساعدة ودعم من المناضلين في الحزب الدستوري التونسي، الذين سخروا وسائل نقل تونسية كالشاحنات والسيارات لنقل هذه الأسلحة، وفي الإطار نفسه يشير قاضي بشير بأن أحمد بن بلة اشترى سيارة من نوع جيب بـ(٧٠) ليرة في بن غازي، وقد استخدمت هذه السيارة في تنقلات عناصر الشبكة وعمليات تهريب السلاح إلى الحدود التونسية[٣٠].

وعند هذا المقام يجب الإشارة إلى نقطة مهمّة وهي أن شبكات التسليح الجزائرية استفادت من دعم وخبرة وتجربة الشبكات التونسية؛ غير أن ذلك الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما أسست قاعدة مستقلة مقرها طرابلس؛ لأن المحطة التي كانت تُجمَّع بها الأسلحة بغدامس لم تكن في مستوى طموحات قادة شبكات التسليح الجزائرية؛ على الرغم من أنها عرفت حركة نشيطة في عمليات تمرير الأسلحة للجزائر قبل الانطلاقة سنة ١٩٥٤م عبر الوادي، وأصبح هذا الأمر واضحًا بعد عملية إلقاء القبض على بن بولعيد في فيفري ١٩٥٥[٣١].

٤/٣-شبكات ومسالك قوافل تسليح الثورة التحريرية بالجبهة البرية الشرقية (١٩٥٤-١٩٥٦)

تمكن شيحاني بشير مباشرة بعد تولّيه قيادة المنطقة الأولى من إعادة تشكيل وبعث شبكة التسليح في طرابلس، عندما قام بإرسال محمد الأوراسي إلى ليبيا، حيث اتفق مع قاضي بشير على ضرورة تزويد الشبكة بعناصر من المجاهدين لنقل الأسلحة إلى الجزائر، خصوصًا بعد تراكم كميات هائلة من الأسلحة المخزنة بطرابلس؛ الأمر الذي أصبح من الضروري التفكير في نقله إلى الثوار المقاتلين بالمناطق الشرقية[٣٢].

وعلى هذا الأساس انطلقت أوّل قافلة تسليح من طرابلس مع نهاية شهر ماي ١٩٥٥م، معتمدة في ذلك على شاحنة نقل حديثة من نوع "بيد فورد" ذات حمولة ثمانية أطنان أُعدّت خصيصًا لنقل السّلاح إلى الحدود التونسية، وبالضبط إلى رقدا لين المحطة الرئيسة لتجميع الأسلحة مرة أخرى، ثم ينقلها الثوار الجزائريون بواسطة القوافل مرورًا عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى[٣٣].

ويشير المجاهد قاضي بشير في هذا الصدد إلى أن عملية إمداد الثورة بالأسلحة قد استمرت بهذه الطريقة حوالي سنة ونصف، حيث استطاعت قافلة متكوّنة من ١٠ جمال نقل حوالي طن ونصف من الأسلحة، وقد كان كلّ جمل يحمل أكثر من عشر بنادق، ومع مرور الوقت تطورت العملية، وأصبحت القافلة تتكون من (٢٠) جملاً؛ الأمر الذي انعكس بدوره على نوعية الأسلحة، حيث بدأت مع ربيع ١٩٥٥م تعبر الحدود الشرقية إلى المنطقة الأولى أسلحة منوعة، نذكر منها: البنادق ذات عشر طلقات، وأسلحة رشاشة من ستارن، والقنابل اليدوية، ومدافع الهاون.

أما بالنسبة لطريق هذه القوافل نحو الجزائر؛ فقد كان عبر الجنوب، وهو مؤمّن باستمرار من طرف عناصر المقاومة التونسية، رغم الصراع القائم بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري؛ فالحركة اليوسفية كان لها الفضل في دعم وحماية القوافل المحمّلة بالسّلاح خلال عملية عبورها عبر الأراضي التونسية، واستطاعت بذلك أن تتجنب في الكثير من الأحيان الوقوع في يد السلطات الفرنسية، ما عدا القافلة التي كان يقودها المجاهد عثمان حيحي التي اصطدمت بالقوات الفرنسية، أو تلك القافلة التي وصلت جبل الجرف مع بداية معركة الجرف الكبرى سبتمبر أكتوبر ١٩٥٥م، في المكان الذي عقد فيه شيحاني بشير اجتماع رؤساء المناطق المجاورة برأس الطرفة[٣٤].

ومما يمكن قوله خلال هذا العرض: إن الطريق البري من الإسكندرية إلى ليبيا الممتد على مسافة ٢٠٠٠ كم أصبح يشكل معبرًا مهمًا بالنسبة لشبكات التسليح الجزائرية النّشطة عبر هذا الخط، وأصبحت طرابلس قاعدة تخزين جدّ مهمّة للسّلاح القادم من مصر. وقد

تلقت الشبكة دعمًا ومساعدة كبيرة من قبل الشرطة الليبية التي كانت تشرف على عملية نقل السّلاح عبر التّراب اللّيبي، ثم تقوم شبكة التّسليح الجزائرية بمواصلة عملية تمرير الأسلحة عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى.

وفي الإطار نفسه أرسلت قيادة الثورة في المنطقة الثانية في صيف ١٩٥٥م مبعوثين لها إلى طرابلس، من أجل نقل السّلاح وتوجيه بعض قوافل السلاح إلى الشمال القسنطيني، باعتبار أن الأسلحة المهرّبة عبر الحدود التّونسية كانت موجهة للمنطقة الأولى حسب مبعوثي المنطقة الثانية، حيث يمكن أن نذكر بعض هؤلاء القادة من منطقة سوق أهراس مثل: محمد الحاجي، وعبد الرشيد يوس[٣٥].

ولم يدم التعاون الجزائري التونسي في عمليات التموين بالأسلحة عبر ليبيا طويلاً، حيث توقف بشكل نهائي بعد توقف نشاط الشبكات التونسية النشطة في ليبيا، إثر تسليم الثوار التونسيين في ١٠ ديسمبر ١٩٥٥م، وأصبح الجزائريون في حالة من اليأس والركود؛ لأن مكتب تونس بليبيا أو حتى القاهرة لم يعد بإمكانه إرسال الأسلحة كما كان في الأوّل، الأمر الذي دفع بشبكات التّسليح الجزائرية إلى الدخول في مرحلة جديدة من العمل والتعاون مع مقاومة صالح بن يوسف الذي كانت تعمل معه قوافل الأسلحة مناصفة، وبذلك استمرت بقايا الجيش التونسي تقدم دعمها لقوافل التسليح الجزائرية دون تأثير الخلاف الذي ظهر بين صالح بن يوسف والطاهر لسود[٣٦].

ويمكن القول في هذا السياق: إن تجربة الكفاح المشترك التي خاضتها مقاومة الحركة اليوسفية (أنصار صالح بن يوسف) وثوّار الجزائر جنبًا إلى جنب، وإن كانت مدّتها الزّمنية قصيرة، إلا أنها أكّدت بعمق على حتمية التّرابط والمصير الواحد المشترك بين أبناء البلدين، حيث استفادت الثورة التحريرية الجزائرية من خدمات اليوسفيين، بعدما تنكّر بورقيبة لمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وقبِل بالاستقلال الدّاخلي لتونس، ومن جهتها أيضًا استفادت الحركة اليوسفية من خلال تحالفها مع قادة الثورة الجزائرية في تعزيز مكانتها أمام السيّاسة البورقيبية التي كانت تسعى إلى إقناع التونسيين بالحكم الذّاتي.

وقد وقعت بعض المشاكل في عملية تعاون قوافل التسليح الجزائرية مع الحركة اليوسفية، تسبب فيها الحبيب بورقيبة بشكل مباشر، الأمر الذي دفع إلى تدخل أحمد بن بلة الذي جاء سرًّا من روما إلى تونس، وتفاوض مع بورقيبة لمدة ٢٤ ساعة بغرض تنظيم عملية عبور السّلاح عبر التّراب التونسي دون مشاكل أو عراقيل مقصودة[٣٧].

وتجدر الإشارة إلى أن بن بلة لعب خلال هذه المرحلة دورًا بارزًا باعتباره العنصر الأساس في عملية البحث عن السلاح بشتى الطرق ونقله وتخزينه بتوجيه الشبكات المختصة، الأمر الذي دفع بالمصالح الفرنسية الخاصة إلى محاولة التخلص منه، إلا أن تلك المحاولات باءت كلّها بالفشل.

لقد استمرت عمليات نقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية، غير أنه واجهتها بعض الصعوبات والمشاكل في طرابلس، حيث ارتفع مخزون الأسلحة بسبب تراجع عمليات نقله إلى الحدود الجزائرية، الأمر الذي دفع أحمد بن بلة وفتحي الديب للسفر نحو طرابلس لتقصي الوقائع وتذليل الصعوبات والمشاكل، حيث اتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتعاونه السري في عمليات تهريب الأسلحة[٣٨].

وفي استعراض للموقف في ليبيا من قبل أحمد مهساس ممثل الثورة الجزائرية بليبيا، وعبد العزيز شوشان ممثل صالح بن يوسف عن عدم تهريب السلاح والذخيرة المخزنة بليبيا؛ حينئذ تحدثا عن تحركات "جايلز" قائد الشرطة الليبية البريطاني الذي كان يتابع نشاطاتهم وتحركاتهم بشكل مستمر، بالإضافة إلى تزايد نشاط الدوريات الفرنسية على الحدود الليبية التونسية، وعن ارتفاع ثمن الجمال المستخدمة، بالإضافة إلى تمكن أنصار بورقيبة من شراء ذمم بعض العناصر التونسية التي شاركت في بعض عمليات التهريب[٣٩].

وقد ذلّلت هذه المشاكل والصعوبات بعد مباحثات مع المدير العام للشرطة الليبية عبد الحميد درنه من أجل تقديم مساعداته لعلي مهساس وعبد العزيز شوشان، وتمّ فعلاً تزويد مهربي السّلاح بوسائل نقل تمثلت في

(٣٠) جملاً قسمت إلى ثلاث مجموعات لحمل السلاح والعتاد إلى الحدود الجزائرية[٤٠]، كما كان عبد الحميد درنه يشرف بنفسه على عملية نقل الأسلحة إلى الحدود الليبية التونسية[٤١].

وحول الموضوع نفسه يوضح المجاهد محمد الطيب بيزار المدعوّ "حمّه" عن عملية نقل السلاح من ليبيا أنها كانت تتم بواسطة الشاحنات بمشاركة مجموعة من الثوار الجزائريين نذكر منهم: بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشحوش. ويشرف على هؤلاء مسؤولون من قبل جبهة التحرير الوطني في طرابلس، أمثال: محمد الهادي عرعار، وقاضي بشير، وطالب محمد، وساكر كمال، وأحمد سليم. وكانت العمليات تتم تحت إشراف قادة الثورة وعلى رأسهم: أحمد بن بلّة، وعلي مهساس[٤٢].

وبعد الاجتماع الذي جمع ممثلي حركة المقاومة في المغرب العربي في شهر جانفي ١٩٥٦م بالقاهرة تطورت عمليات الإمداد بالسلاح من مصر، حيث نقلت شحنة من السلاح يوم ١٩٥٦/٠١/١٨م؛ لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية، حيث كانت أسلحة هذه الشحنة متنوعة وكثيرة تم إنزالها من اليخت "قود هوب" GOOD HOPE (الحظ السعيد) بميناء زوارة الليبية، حيث تم نقلها إلى الحدود الشرقية لتأخذ طريقها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس[٤٣].

وبعد هذه العملية التقى من جديد قادة المقاومة في المغرب العربي بالقاهرة مرة أخرى في اجتماع ضمّ كلًا من عبد الكريم الخطابي قائد جيش التحرير المراكشي، وعباس لغرور قائد منطقة الأوراس، كما انضم إليهما كل من الدكتور المهدي عبود، وأحمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري، والطاهر الأسود قائد جيش التحرير التونسي يوم ٢٤ فيفري ١٩٥٦م[٤٤].

وقد أجمع الحاضرون في هذا اللقاء على ضرورة مواصلة مصر لعملية الإمداد بالسلاح للأقطار المغاربية الثلاثة، وعلى هذا الأساس عرفت عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر خلال النصف الثاني من شهر مارس من السنة نفسها تطورًا ملحوظًا عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد منطقة الأوراس وناحية سوق أهراس بالسلاح، على الرغم من عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت إليها المصالح الفرنسية لمساعدة رجال بورقيبة، وقد تم تهريب أربع دفعات من السلاح، أدخلت إلى الجزائر ما بين ٢٠ مارس و ٠٦ أفريل، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديب بأن هذه العمليات تمّت بحذر كبير من طرف شبكة التهريب، رغم تفطن "جايلز" قائد الشرطة البريطاني في ليبيا الذي قام بعمليات تفتيش ومتابعة عمليات التهريب في منطقة غريان تحت غطاء إجراء مناورات، إلا أن عبد الحميد درنه تمكن من إيقاف عملية التفتيش. وقد كان المكلّف بهذه العملية خلال شهر مارس من الجانب الجزائري علي مهساس المفوّض من قبل بن بلّة، وكان لمهساس علاقات وطيدة مع المناطق الشرقية (سوق أهراس والأوراس)، التي وصلتها شحنات من الأسلحة المهربة، تمثلت فيما يأتي[٤٥]:

الصنف	الكمية
بندقية ٣٠٣ ر	٦٥
رشاش فبكرز متوسط ٣٠٣ر	١٠
رشاش لانكستر	٣٠
قنبلة يدوية	٢١٦
خزنة للان كستر	٦٠
خزنة للفي كرز	٢٠
طلقة ٩ ملم	٦٠٠٠

رابعًا: استقلال تونس وانعكاساته على واقع تسليح الثورة التحريرية عبر الجبهة الحدودية الشرقية

لم تكن المصالح الفرنسية بمعزل عن تلك التطورات العسكرية التي عرفتها عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية التي كانت أكبر مسرح لها، لذلك لجأت إلى ممارسة ضغطها على الحكومة التونسية لوقف نشاط حركة المعارضة اليوسفية، وتم الاتفاق بين السلطات الفرنسية وبورقيبة على توقيف صالح بن يوسف وإلقاء القبض عليه، ورغم تمكنه من الفرار إلى ليبيا إلا أن ذلك لم يفده في شيء، حيث أصبح مقيدًا، ولم تترك له حرية التحرك والتصرف بعد الضغوطات التي تعرضت لها ليبيا من طرف تونس وفرنسا، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات

العسكرية والسياسية خصوصًا بعد توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي يوم ٢٠ مارس ١٩٥٦م؛ كان لها تأثير سلبي على عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية[٤٦].

وفي خضم هذه الظروف التقت اللجنة العسكرية المكلّفة بمهمّة التسليح يوم ٢٧ أفريل ١٩٥٦م، وقد جمعت كلًا من محمد خيضر، والأمين دباغين، وفرحات عباس، وأحمد توفيق المدني، وأحمد فرنسيس، والعباس بن الشيخ، وانتهت إلى القرارات الآتية:

- العمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية بقيادة بورقيبة؛ للسماح بتمرير السلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر أراضيها.
- توصي اللجنة باستئجار سفينة من تركيا لنقل الأسلحة التي قد وضعتها سوريا تحت تصرف الثورة الجزائرية.
- إجراء اتصالات مع مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية من أجل الترخيص للجنة باستعمال مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من الناحية الجنوبية؛ بغرض تهريب السلاح إلى الجزائر بعيدًا عن المراقبة الفرنسية[٤٧].

وفي ٠١ جوان ١٩٥٦ن عقدت اللجنة العسكرية لقاءً آخر بحضور كلٍ من: بن بلة ومحمد خيضر وتوفيق المدني والأمين دباغين وعبد الرحمن كيوان، ومن أهم النقاط التي درستها اللجنة رسالة المسؤولين الجزائريين الجدد بتونس الموفدين من طرف الجبهة، وهما يؤكدان على ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة بدلًا من جماعة صالح بن يوسف[٤٨].

وقد استقرت اللجنة العسكرية المكلّفة بمهمة التسليح على قرار التعامل مع حكومة بورقيبة بدلًا من جماعة صالح بن يوسف بعد تراجع حركته. ورغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بلة وافق على مقترحات اللجنة، وفي الإطار نفسه طلب من مهساس التوجّه نحو تونس[٤٩]، خصوصًا وأن المسؤولَيْن الجديدَيْن عن عملية التسليح لم يتوصلا إلى اتفاق مع عبد الحي بتونس. وتطوّرت الخلافات داخل اللجنة المكلّفة بالتسليح، حيث ألقى عبد الحي القبض على حامد روابحية؛ مما دفع بالسلطات التونسية إلى التدخل وحسم الخلاف، وألقي القبض على عبد الحي وأطلقت سراح الذين سجنهم، الأمر الذي دفع بن بلة إلى البحث عن مسؤول آخر يتولى مهام التسليح في تونس بدلاً من عبد الحي[٥٠].

خامسًا: دور مؤتمر الصومام[٥١] في هيكلة وتنظيم المصالح اللوجيستية لجيش التحرير الوطني عبر الجبهة الحدودية الشرقية ١٩٥٦م

يمكن القول: إن عملية الإمداد بشكل عام سواء على الحدود الشرقية أو الغربية كانت الانشغال الأوّل لدى المؤتمرين خلال مؤتمر الصومام ١٩٥٦م، بالنظر إلى الظروف والمشاكل التي اعترضت قادة الثورة في الخارج والداخل من أجل تموين الثورة بالسلاح والذخيرة؛ لذا كانت عملية الإمداد أبرز النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام، حيث تمّ إقامة هيكل وطني للإمداد في الخارج يتكفل بمهمة تلبية احتياجات جيش التحرير الوطني؛ بعد تطور العمل العسكري الذي فرضته ردود الفعل الاستعمارية.

وقد ارتبطت بداية هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث البارزة بالنسبة للثورة التحريرية، انعكست بشكل ملحوظ على عمليات الإمداد بالسلاح؛ لعلاقتها المباشرة بميكانيزمات العمل الثوري، يمكن حصرها فيما يأتي:

- استقلال تونس وجلاء القوات الفرنسية النسبي من مناطق الحدود التونسية الليبية، حيث أصبح الطريق مفتوحًا لإيصال الأسلحة من ليبيا إلى الحدود التونسية على متن الشاحنات.
- انعقاد مؤتمر الصومام (أوت ١٩٥٦) وما نصّ عليه من هيكلة سياسية وعسكرية للمؤسسات القيادية للثورة التحريرية، وظهور مفاهيم جديدة تخصّ طرق العمل المسلح ووسائله.
- اختطاف الطائرة التي كانت مقلة لقادة الثورة في الخارج يوم ٢٢ أكتوبر من العام نفسه، وانعكاساته على مهام التسليح، وطبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الخارج والداخل.

وطبقًا لقرارات مؤتمر الصومام؛ فقد أولت قيادة الثورة الجديدة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ اهتمامًا بالغًا بقضية إمداد الثورة بالسلاح من الخارج، وقد عبرت عن هذه المشكلة بأنه: "يجب أن ندرك بأن تموين جيش التحرير بالأسلحة هو دائمًا ضمن الأولويات، لأن توقف مرور السلاح بضعة أشهر سوف يجعل الوضع أكثر تدهورًا". وعلى هذا الأساس كلّف عمر أوعمران بمهام التسليح على الحدود الشرقية والغربية، كما عُيّن عمار بن عودة مساعدًا له ونائبه على الجبهة الشرقية[٥٢].

لقد تمكن أحمد مهساس المسؤول عن التسليح بالحدود الشرقية (قاعدتا طرابلس وتونس) المكلف من طرف الوفد الخارجي للثورة من إدخال كميات معتبرة من الأسلحة إلى تونس وتوزيعها على المناطق الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية)، ونجح في الوقت نفسه في جمع عدد كبير من المجاهدين حوله، لذلك؛ وحين عين العقيد عمار بن عودة محل مهساس لم يتمكن من تصفية الأجواء والسيطرة على الوضع؛ الذي شهدته تونس خلال هذه الفترة إلا فيما بعد[٥٣].

وفي أثناء هذه المستجدات ترك بن عودة الوضع كما هو في تونس، وانتقل إلى طرابلس التي حالفه الحظ فيها، حيث كان محمد الهادي عرعار مسؤولًا عن مخازن السلاح، وكان قبل ذلك من جنود بن عودة، الأمر الذي مكّن هذا الأخير من وضع يده على هذه المخازن، وشرع على التّوّ في عملية نقلها إلى تونس ويشير عمار بن عودة، إلى أنه تمّ إلغاء كل عمليات إدخال السلاح التي كلف بها مهساس وأحمد بن بلة؛ لأسباب عدّة، أهمها: أن السّلاح مُخزّن وموجود بكثرة في ليبيا، وأن طريق الصحراء بعيدة ومراقبة من قبل الطيران الفرنسي، والسواحل مراقبة عن طريق البحرية الفرنسية؛ لذلك تمّ وضع هذه الأسلحة في صناديق كُتب عليها "الكاوكاو"، لنقلها من ليبيا إلى تونس عبر بن قردان[٥٤]، وفي أول نوفمبر ١٩٥٦م كانت أوّل شحنة تعبر الحدود الليبية التونسية بنجاح في تجاه المخزن الرئيس لأسلحة الثورة على الحدود الشرقية[٥٥].

كما أصبحت عملية إمداد الثورة بالسلاح خلال هذه الفترة تتمّ انطلاقًا من مصر على متن شاحنات "بت فورد" «Bet Ford» ملك الثورة، وشاحنات ضخمة أخرى يملكها الليبي سالم شلبك وضعت لخدمة الثورة الجزائرية، كما كانت شركة عبد الله عابد السنوسي تنقل الأسلحة مجانًا من السلوم إلى طرابلس، وتطلب الأمر إنشاء محطات بريّة على طول المسلك: مرسى مطروح، بن غازي، طرابلس، تونس، الحدود الشرقية، غار الدماء[٥٦].

وفي السياق نفسه يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني بأنه تمّ نقل كميّة كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦م، وزّعها عمار بن عودة على الولايات الداخلية وفق الحصص الآتية[٥٧]:

الولاية الأولى	٤٠٠ بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
الولاية الثانية	٤٠٠ بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
الولاية الثالثة	٤٥٠ بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
الولاية الرابعة	٥٥٠ بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
سوق أهراس (القاعدة الشرقية)	١٠٠ بندقية رشاش مع الذخيرة

وتجدر الإشارة إلى أن نظام عمليات الإمداد بالسلاح والعتاد الحربي قد تنظم أكثر من السابق، خصوصًا الهيكلة العسكرية التي وضع أسسها مؤتمر الصومام من جهة، والانتصارات التي حققتها الثورة التحريرية ميدانيًا من جهة أخرى، فضلًا عن اكتسابها للدّعم العربي الإسلامي والدّولي من طرف بلدان قارتي آسيا وأوروبا.

وقد تجسد نظام عمليات الإمداد بالسلاح من خلال قرار لجنة التنسيق والتنفيذ؛ القاضي بإنشاء تنظيمات جديدة، منها دائرة التسليح والتموين (DARG) في مارس ١٩٥٧م، ومهمتها التكفل بعمليات إيصال الأسلحة من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود، وإدخالها إلى الولايات الداخلية، وقد أسندت هذه المصلحة إلى العقيد أوعمران، وكان للمصلحة مكتبٌ عسكريٌّ بالقاهرة

بُشرف على ثلاث قواعد إمداد رئيسة، هي: قاعدة جبهة التحرير الوطني في تونس، وقاعدة طرابلس، وقاعدة جبهة التحرير الوطني في المغرب[٥٨].

ولم تكن عملية البحث عن الأسلحة ونقلها بالأمر الهيِّن؛ الأمر الذي اضطر بن عودة إلى الاستمرار متنقلاً بين القاهرة وطرابلس وتونس والسفر إلى أوروبا أحيانًا. وفي هذا الإطار يشير بن عودة بأنه تمّ عقد صفقات عدّة للأسلحة باسم بلدان عربية في أوروبا، مثل: المملكة العربية السعودية، والعراق[٥٩].

سادسًا: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الجبهة البرية الشرقية من خلال التقارير الأرشيفية الفرنسية

صرحت المخابرات الفرنسية عن عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود الشرقية في الكثير من تقاريرها العسكرية خلال سنتي ١٩٥٦-١٩٥٧، منبهة للحركة النشيطة لعمليات نقل الأسلحة وتهريبها نحو الداخل؛ بهدف دعم قدرات كتائب جيش التحرير الوطني، وذهبت هذه التقارير إلى أن تعيين أوعمران على رأس لجنة جبهة التحرير في تونس محلّ مهساس هو انتصار الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

وأوضحت التقارير نفسها بأن ازدياد وتيرة تهريب السّلاح بدأت مع منتصف شهر ماي ١٩٥٧م، إذ أصبح معدل عبور قوافل السّلاح يوميًا تقريبًا، وأن أكبر كميّات الأسلحة كانت تأتي عن طريق ليبيا بعد رفع الرقابة الفرنسية عن الموانئ التونسية، وأصبح النقل منتظمًا من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي أمين مال حزب الدستور الجديد، والأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين، حيث قدّم هذا الأخير لعمر أوعمران وسائل نقل ممثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي؛ لشحن الأسلحة من ليبيا ونقلها وحمايتها حتى تصل إلى مراكز التخزين بتونس في مقرّات رسمية وتوزيعها فيما بعد بالشاحنات نفسها على قواعد الثورة على الحدود الشرقية؛ لإدخالها إلى الجزائر (الأوراس، والقاعدة الشرقية، والشمال القسنطيني)، عن طريق البهائم أو الشاحنات أو الرجال. وأشارت التقارير نفسها بأن أوعمران أدى مهمته على أحسن وجه في عملية تموين الثورة بالأسلحة[٦٠].

كما أكدت المصادر نفسها أن (٨٠%) من حركة تهريب الأسلحة إلى الجزائر تمّت عن طريق الخطوط البريّة بين ليبيا وتونس، قائلةً: "إن عملية المرور كانت سريّة ورسميّة ومنسّقة مع حاكم مدنين، ونبهت التقارير نفسها التي قدمتها المخابرات الفرنسية بأن عملية شحن الأسلحة وإلقائها في الشمال القسنطيني عن طريق الجوّ كانت مبرمجة؛ بحيث وضعت مصر تحت تصرف الثوار في الجزائر طائرتين من نوع "داكوتا" بقيادة طيارين ألمانيين مدربين على تلك المهمة، إلا أن العملية لم تنجح بسبب رفض السلطات الليبية استقبال الطائرتين على أراضيها[٦١].

ورغم الأوضاع الصعبة التي عرفتها الثورة التحريرية بعد سنة ١٩٥٦ نتيجة تأزم العلاقات بين قيادات الثورة بسبب المواقف المتباينة من مؤتمر الصومام؛ لعدم تمثيليته لكل الأطراف الشرعية والتاريخية في مسألة القيادة، كما تمّ الاتفاق عليه عشية الانطلاقة سنة ١٩٥٤م، بالإضافة إلى عملية القرصنة الجوية واختطاف قادة الثورة في الخارج، ثم العدوان الثلاثي على مصر، فإن عملية إمداد الثورة بالسلاح استمرت رغم الظروف عبر الحدود الشرقية، انطلاقًا من مصر إلى ليبيا، حيث تمّ إرسال دفعات من الأسلحة عبر الطريق البري بعد الاتفاق مع بعض التجّار الليبيين للاستفادة من وسائل النقل الخاصة بهم لتهريب الأسلحة، والتي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر وليبيا لنقل البضائع. وقد تم شحن أول دفعة للسلاح يوم ١٩٥٧/٠٢/٧ تحت إشراف أحمد مهساس، وكانت معظم هذه الشحنة ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى مدافع من نوع "A.T.F" المضادة للعربات المدرعة تمَّ نقلها إلى المناطق الشرقية؛ لطبيعة العمل العسكري الذي تميزت به الجبهة الشرقية عمومًا[٦٢].

ومن ليبيا نقلت هذه الأسلحة (الدفعة الأولى) إلى المخازن المعدّة قرب الحدود التونسية. كما تسلَّم الأمين دباغين دفعة ثانية من الأسلحة يوم ٧ أفريل ١٩٥٧م؛ تمّ نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية، ووجهت إلى الأوراس والشمال القسنطيني والولاية الرابعة،

وتلتها دفعة ثالثة تسلمها محمد الهادي عرعار يوم ٢٠ ماي ١٩٥٧م. أما بالنسبة للدفعة الرابعة فقد نقلت من الإسكندرية إلى ليبيا على متن المركب الأسباني خوان إيلوكاس؛ تحت إشراف الأمين دباغين الذي شرع في إجراء اتصالات مع عبد الله عابد السنوسي في ليبيا، لنقل هذه الشحنة داخل ليبيا وفي تونس، وبذلك وقعت أول عمليات عبور هذه الأسلحة بإشراف عبد الله عابد السنوسي ابتداء من الفاتح جويلية ١٩٥٧م، انطلاقًا من مرسى مطروح نحو تونس بواسطة الشاحنات عبر الأراضي الليبية نحو مخازن السلاح على الحدود الجزائرية التونسية[٦٣].

كما شاهد النصف الثاني من سنة ١٩٥٧ عمليات تهريب كميات معتبرة من الأسلحة إلى الداخل عبر الحدود الشرقية، حيث استغل عامل توتر العلاقات بين فرنسا وتونس التي كانت قد رفعت من مراقبتها على نقاط عبور السلاح، وقد أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية، وأصبح جيش التحرير الوطني الذي فاق تعداده ١٠٠ ألف مقاتل مسلح بنسبة تفوق (٥٠%) تسليحًا جيدًا[٦٤].

ويمكن للباحث بعد اطّلاعه على قوائم شحنات الأسلحة التي عبرت الحدود الشرقية أن يلاحظ مدى التطور النوعي والكمّي للسلاح والذخيرة، الأمر الذي يعكس القدرة القتالية التي تميّزت بها كتائب جيش التحرير في الداخل. وبعملية حسابية نجد أن المناطق الشرقية حظيت وحدها خلال النصف الأوّل من عام ١٩٥٧ بحوالي ١٠,٦٧٦ قطعة سلاح بين بندقية ورشاش خفيف، وحظيت أيضًا بحوالي (١٤٢) مدفع هاون، أما الذخيرة في القوائم التي نشرها مراد صديقي وفتحي الديب في كتابيهما؛ فهي بالملايين، وهو ما يبيّن أن جيش التحرير أصبح يعتمد على قدرة تيسر مهمته في مواجهة العدو؛ خصوصًا بعد بداية معركة الحدود التي شهدتها الجبهة الشرقية خلال هذه الفترة[٦٥].

كما شهد النصف الثاني من سنة ١٩٥٧ تهريب كميات هائلة من الأسلحة إلى الداخل عبر الحدود الشرقية، حيث استغل عامل توتر العلاقات الفرنسية التونسية التي غضت الطرف عن مراقبتها لنقاط عبور السلاح من طرف قيادة الثورة، وشرعت في البحث عن سبل مع المسؤولين المصريين لنقل بقية الصفقة التشيكية التي قدرت بجوالي (٣٥٠) طنًا من الأسلحة والذخيرة، وانتهى الأمر بنقل وتهريب الكمية على أربع مراحل (دفعات)، بين الفترة الممتدة بين ١٧ مارس ١٩٥٧ إلى غاية ٢١ أكتوبر ١٩٥٧، وقد وقّع على استلام الشحنات أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية. أما الهدف من ذلك فهو إيصال أكبر كمية من هذه الشحنات إلى الولايتين الثالثة والرابعة انطلاقًا من ميناء الإسكندرية؛ مركز تفريغ الأسلحة التشيكية إلى مرسى مطروح بالقرب من الحدود الليبية عن طريق عربات السكة الحديدية، حيث يتم تخزينها في مخازن مخصصة لتخزين أسلحة الثورة، ومن هناك تنقل بواسطة شاحنات تحت إشراف مندوب الثورة في ليبيا إلى الحدود التونسية، حيث يتم تفريغها مرة أخرى في مخازن سرية؛ لحفظ الأسلحة في تونس لتنقل بواسطة الجمال عبر الأراضي التونسية إلى الداخل[٦٦].

سابعًا: الواقع العسكري لتسليح جيش التحرير الوطني على الجبهة البرية الشرقية من خلال المصادر والوثائق الأرشيفية (أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA)[٦٧]

١/٧ عمليات الإمداد خلال ستي (١٩٥٨-١٩٥٩)

لم تتوقف عمليات إمداد الثورة بالأسلحة، التي من المفروض أن تدخل من الحدود الشرقية؛ ففي ٢٦ جانفي ١٩٥٨ استلم العقيد عمر أوعمران شحنة من الذخيرة[٦٨]؛ لإرسالها إلى الداخل برًا عبر الحدود الشرقية. وفي ١٠ فيفري من نفس السنة تسلّم العقيد أوعمران كمية أخرى من الذخيرة لتلبية احتياجات المقاتلين بعد تطوّر العمليات العسكرية في الداخل، وقد قدّرت هذه الشحنة بـ(٥٤٠,٣٧٥) طلقة لبندقية الموزر ٩ ملم، و(١,٣٧٣,٢٠٠) طلقة لبندقية حربية[٦٩].

وتشير المصادر التاريخية المتوفرة إلى تكثيف إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة بكميات كبيرة؛ لم يسبق أن شهدتها هذه العمليات قبل هذا التاريخ. ففي مارس ١٩٥٨ وقّع عمر أوعمران محضر استلام دفعتين من

السّلاح والذخيرة تمّ إرسالها إلى الداخل عبر الحدود البريّة الشرقية، ونظرًا لسهولة عملية التهريب عبر الأراضي التونسية استغلت قيادة الثورة هذه الظروف ليتم تهريب دفعة أخرى من الأسلحة والذخيرة استلمها أيضًا عمر أوعمران بتاريخ ٢٦ ماي ١٩٥٨[٧٠].

وبالنظر إلى الإحصائيات الخاصة بشحنات السّلاح التي تسلّمها مندوبو الثورة في الخارج؛ على أساس إيصالها إلى المقاتلين في الولايات الداخلية، يُمكن للباحث عند هذا المقام أن يتساءل: هل كانت هذه الدفعات من الأسلحة كافية حينذاك لتسليح جيش حديث النشأة؟ وهل كان بمقدوره القتال لمدة أطول دون الحاجة لإمداد جديد؟ والأهم من ذلك: هل تمكن مندوبو الثورة في القواعد الخلفيّة من إدخال كل الأسلحة التي تم توقيع محاضر استلامها من الحكومة المصريّة، أم بقيت مكدسة في مخازن الثورة في مصر وليبيا وتونس؟ أين التوثيق؟

لقد استفادت كتائب جيش التحرير في النصف الأوّل من سنة ١٩٥٨ أكثر من (١٧,٨٠٠) قطعة سلاح، وآلاف القنابل اليدوية، والملايين من الطلقات مختلفة العيارات، مع كميّات هائلة من أدوات التفجير؛ الأمر الذي كان له كبير الأثر في تطوير القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني وفعاليته في الميدان، وتحسّن وضعه العسكري لكي يصبح جيشًا نظاميًا[٧١]، وفي السياق نفسه؛ تحصي المصادر الفرنسية معتمدة في ذلك على تقارير القادة العسكريين عدد قطع الأسلحة التي كانت بحوزة الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني سنة ١٩٥٨ بحوالي (١٢,٠٠٠) قطعة سلاح حربي، كما تمّ إحصاء وجود (٨,٠٠٠) قطعة على الحدود الشرقية، و(١,٠٠٠) قطعة مماثلة على مستوى الحدود الغربية، أضف إلى ذلك ما يقارب (١٠,٠٠٠) قطعة أخرى ببقية التراب التونسي، و(٨,٠٠٠) قطعة بليبيا، و(٣٥,٠٠٠) قطعة في طريقها من الشرق الأوسط إلى ليبيا؛ لتأخذ فيما بعد طريقها برًا عبر الحدود الشرقية نحو الداخل[٧٢].

لكن بالعودة إلى ذلك التقرير الذي أعدّته لجنة التنسيق والتنفيذ في خريف ١٩٥٨ حول الوضع العسكري في الداخل، بمكن للباحث أن يقف على قضايا مهمّة ذات ارتباط وثيق بالإمكانات المادية والبشرية لجيش التحرير الوطني، والتي كثيرًا ما دفعت قادة الثورة إلى ضرورة التفكير في حلول وبدائل؛ لتجاوز الوضعية الصعبة التي أصبح يعاني منها النشاط الثوري.

وقد ركّز التقرير على مسألة التعداد التي أشار فيها إلى زيادة معتبرة في عدد الجنود، وهذه الزيادة ستغيّر من معطيات المشاكل التنظيمية والإستراتيجية والتكتيكية، وبذلك من الضروري دراسة انعكاسات هذه الزيادة لاستخلاص النتائج المنتظرة[٧٣].

أما عن مسألة الإمداد بالأسلحة والذخيرة وكل عتاد المعركة؛ يشير التقرير إلى أن تموين جيش التحرير الوطني بالسّلاح كان دون الاحتياجات حتى عندما كانت الظروف مهيأة لذلك، وقد توقف إيصال الأسلحة منذ بضعة أشهر، وزاد في تأزم الوضع معاناة الجبهة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ العمليات الميدانية، في وقت ارتفع فيه عدد الإطارات والمجندين في جيش التحرير الوطني[٧٤].

ولم تنعكس نتائج الجهود الرائدة التي بُذلت من طرف مندوبي الثورة في الخارج المكلفين بمهمة التسليح؛ وعلى رأسهم العقيد عمر أوعمران بشكل إيجابي لتحقيق وتلبية متطلبات العمل العسكري في الداخل، ونجاح عمليات إمداد الثورة بالسّلاح إلى غاية وصولها إلى المقاتلين في الداخل. ومما لا شك فيه أن الواقع العسكري للثورة مع بداية ١٩٥٨ لم يكن في حقيقة الأمر يبعث على التفاؤل بالنسبة لقادة الثورة العسكريين؛ في ظلّ الانعكاسات التي كانت لها آثار وخيمة على وتيرة الإمداد وتسليح الولايات الداخلية، انطلاقًا من الحدود الشرقية جراء إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية؛ الذي كان سببًا مباشرًا في الحدّ من مرور قوافل السلاح إلى الداخل، وسوف تتعقد العملية أكثر بعد إنشاء خط شال سنة ١٩٥٩، وتزويد الخطين بخطوط مكهربة وإشارات ضوئية وآلات إلكترونية، وحقول ألغام، ومراكز مراقبة، ودوريات حراسة[٧٥].

وأمام المشاكل والصعوبات الميدانية التي واجهت قيادة الثورة وعلى رأسها الأزمة الداخلية التي انتهت بما عُرف بقضية عبان رمضان[٧٦]، إلى جانب العائق الميداني الناجم عن خط موريس الذي أظهر نقاط عجز

كثيرة بالنسبة لجيش التحرير على الحدود الشرقية، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ في إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري قي المناطق الحدودية؛ برفع مستوى القدرات القتالية لأفراد جيش التحرير بعد أن أوكلت مهمة تأطيرهم إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارّين من الجيش الفرنسي أواخر سنة ١٩٥٧، والذين استطاعوا إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق ومجموعات جيش التحرير؛ للتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية. وفي أفريل ١٩٥٨ أخرج كريم بلقاسم الفكرة إلى العلن عندما اقترح تشكيل قيادة للعمليات العسكرية CommandmentDes Operations Militaries، التي كلفت بمهام رئيسة تمثلت في تحطيم خط موريس والقضاء على فلول بلونيس، وتسوية وضعية الضباط الملتحقين بالثورة بعد فرارهم من الجيش الفرنسي.

وقد تزامنت الأيام الأولى لتشكيل قيادة العمليات مع معركة من أكبر معارك العبور التي شهدتها الثورة التحريرية على الحدود الشرقية، وهي المعركة الشهيرة بمعركة سوق أهراس الكبرى بتاريخ ٢٦ أفريل ١٩٥٨، التي اعتبرت تحدّيًا حقيقيًا للخطوط المكهربة وعملية استعراضية، إلا أنها من جهة أخرى أوضحت الآثار السلبية للسدود المكهربة؛ خصوصًا بعدما أنشئ أمام مريس شال خطٌّ آخر في ربيع ١٩٥٩م. وفي هذا السياق اعتبرت معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها أول محكّ تعرضت له قيادة العمليات الشرقية فيما يتعلق بأول مهمة ألقيت على كاهلها[٧٧].

ويمكن القول: إنه إذا كانت قيادة العمليات قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقتها لفلول بلونيس ومعاقل الحركة الوطنية؛ فإن عمليات اختراق الخطوط لإمداد الثورة وعبور قوافل السلاح كثيرًا ما انتهت بنتائج وخيمة تؤكدها المصادر التاريخية من شهادات ووثائق، حيث تعرّض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان ١٩٥٨) إلى فقدان (٦٠٠٠) مجاهد إثر عمليات العبور[٧٨].

ويمكن تفسير توقف دخول الأسلحة عبر الحدود الشرقية حسب ما جاء في نص التقرير الذي أعدته لجنة التنسيق والتنفيذ؛ بسبب ردود الفعل الاستعمارية الفرنسية المتمثلة بشكل خاص في إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى الحد من عمليات عبور قوافل السّلاح عن طريق الشاحنات أو الدّواب. وبقيت عمليات تسلل الأشخاص بصعوبة وخطورة الوسيلة الوحيدة للاتصال بالمقاتلين في الشمال القسنطيني (الولاية الثانية)[٧٩].

ونشير في هذا الإطار إلى أن دفعات السلاح قبل إنشاء السدّ كانت تنتقل بشكل منتظم عبر منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية)، ومن هناك يُعاد توزيعه على الولايات الداخلية الثانية والثالثة وكذلك الرابعة، أما الأوراس (الولاية الأولى) فكانت قوافل الأسلحة تصلها عبر الصحراء.

وبذلك تركت الوضعية العسكرية على الحدود الشرقية نتائجَ وآثارًا سيئة على واقع قواعد الإمداد ومخازن السلاح المنتشرة في كل من تونس وليبيا، حيث تكدست كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة في هذه المخازن مقابل الإلحاح على طلب الأسلحة من مصر من طرف العقيد أوعمران، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديب بأنه حاول إقناع أوعمران بأن الكميات التي تسلّمها من مصر خلال النصف الأوّل من سنة ١٩٥٨م كافية لتسليح جيش التحرير، وأنه لم يقصّر في الاستجابة لكل طلبات السّلاح من قيادة الثورة؛ إلا أنه لا يحبذ أي اتجاه لتكديس السّلاح والذخيرة في المخازن بليبيا وتونس؛ خصوصًا وأنه لم يكن يطمئن لتطورات الأحداث في كلا البلدين، وبذلك لم يخف إصراره على ضرورة إتمام سحب كل ما هو مكدّس بمخازن الثورة بليبيا وتونس، وسرعة إدخاله إلى الثوار والمقاتلين في ميدان القتال. وأكد مرة أخرى لأوعمران بأنه لن يتجاوب مع أي طلب جديد للسلاح؛ ما لم يتأكد من إدخالهم لكل ما هو مكدّس حاليًا إلى الجزائر[٨٠].

وفي خضم هذه المستجدات التي عرفها العمل العسكري على الجبهة الشرقية رأت قيادة الثورة ضرورة تعطيل فعالية خط موريس عن طريق نسفه بواسطة طوربيدات البنجالور من جهات عدّة، ولو لمدة مؤقتة

لتمكن الثوار من اجتيازها بأمان، وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن مندوبي الثورة في الخارج تسلّموا كميات كبيرة من مصر؛ بغرض تجريبها في عمليات اختراق وعبور قوافل السلاح للخطوط المكهربة.

وتشير بعض المصادر إلى أن نجاح تجربة استخدام الدفعة الأولى من المتفجرات أو طوربيدات البنجالور[٨١] دفعت بقيادة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية إلى طلب كميات أخرى منها في ٠٢ جانفي ١٩٥٨، وقد تضمنت: (٧٠٠) طوربيد بنجالور بلاستيك، و(١٠٠) متر فتيل مأمون، و(١,٠٠٠) متر مفجر ألمنيوم عيار ٨، تسلّمها مندوب الثورة محمد نور الدين فراج نائب العقيد عمر أوعمران في القاهرة[٨٢]. كما تسلّم حسين نشابي في القاهرة بتاريخ ١٩ فيفري ١٩٥٨ شحنة أخرى من المتفجرات نقلت على التّو نحو تونس لاستخدامها في عمليات اختراق وعبور الخطوط المكهربة[٨٣]. وقد تضمنت الكميات الآتية:

طوربيد بنجالور صاج معبأ	500
طوربيد بنجالور بلاستيك	500
مفجر عيار ٨	2000
متر فتيل أمان مغطى	1000

وفي الإطار نفسه سجل ترحيل كميات أخرى من المتفجرات إلى تونس على ثلاث دفعات: الأولى والثانية تسلمها محمد نور الدين فراج بتاريخ أول ماي و١٩ جوان ١٩٥٨، أما الدفعة الثالثة فقد تسلّمها العقيد عمر أوعمران بتاريخ ٠٢ أوت من السنة نفسها[٨٤].

وعلى الرغم من وضع خطة محكمة لاختراق السد المكهرب والتدريب الجيّد للقوة المكلفة بعملية التدمير، وتكدس المعدات ومستلزمات عمليات التفجير في مخازن ومستودعات الأسلحة بتونس، إلا أنه لم يسجل إلى غاية هذا التاريخ تنفيذ أي عملية، رغم محاولة تغطية النقص في الموارد والاحتياجات اللازمة لخطوط تدمير الخط[٨٥].

ومما لا شك فيه أن مضمون الكميات الهائلة من المعدات والوسائل الموجّهة لاختراق الخط المكهرب تبدو كافية لتنفيذ خطة التدمير ثم العبور، وعلى الرغم من ذلك لم تنفذ إلا في حدود ضيقة وبصورة محدودة ضد خطي موريس وشال على الحدود الشرقية. ويمكن تفسير ذلك بالفشل الكبير في استعمال البنجالور أمام الحصانة التي يتميز بها خط موريس[٨٦].

وبعد الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر ١٩٥٨م أصبحت مصلحة التسليح والتموين العام DARG تحمل اسم وزارة التسليح والتموين العام MALG، لها المهام نفسها والصلاحيات والتنظيم حتى نهاية ١٩٥٩م، وأسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد محمود الشريف.

وقد اهتمت قيادة الثورة خلال هذه المرحلة بوسائل نقل السلاح المخزّن في ليبيا بشكل خاص، حيث تمّ اقتناء شاحنات جديدة في الجبهة الشرقية، بالإضافة إلى إنشاء ورشات للإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها[٨٧]، وفي هذا السياق يُشير المجاهد عبد المجيد بوزيد إلى أنه بهدف الحدّ من التبعية للغير في مجال النقل والحصول على استقلالية أكبر وأمن أحسن؛ قررت قيادة الثورة تشكيل حظيرتها، وقد أنجزت العملية في ليبيا، إذ تمّ شراء شاحنات فيات بمقطورات ومرسيدس بحمولة ثمانية أطنان، وستة لانسيا "Lansia" بحمولة ٢٥ طنًّا في شهر أكتوبر ١٩٥٨م، وبعد ذلك تمّ اقتناء سيارات ليموزين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[٨٨].

وحول الموضوع نفسه يشير المجاهد دحو ولد قابلية بأن الثورة التحريرية بعد ١٩٥٨م أصبحت تمتلك أسطولًا من شاحنات النقل بعد أن تدعمت بشاحنات جديدة من لانسيا ومرسيدس وشاحنات بعربات من نوع برتوغة Bertoga وإينيموغ Unimog، إضافة إلى سيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة الأشقاء الليبيين والتونسيين[٨٩].

٢/٧-الإمداد على الجبهة الشرقية في المرحلة الأخيرة للثورة التحريرية (١٩٦٠-١٩٦٢)

لقد وصلت كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر وليبيا خلال سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠، ودامت عملية إفراغها من السفن؛ استنادًا إلى بعض الروايات حوالي أربعة أشهر من طرف حوالي (١١٠) مجاهدين؛ جلّهم من المعطوبين بعد أن هيأوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل سير العملية، وكانت هذه الأسلحة من الدّول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، وبشكل خاص الصين الشعبية التي أرسلت ثلاث سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات، منها المضادة للطيران والمضادة للدبابات، ومدافع هاون عيار (٥٠ مم) إلى عيار (١٢٠ مم)، ومدافع ميدان من عيار (٨٥ مم) إلى عيار (١٢٢ مم)، ومدافع ميدان بلا ارتداد Sans reculs، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تطور سلاح جيش التحرير الوطني؛ خصوصًا بالمناطق الحدودية من بندقية الصيد البسيطة إلى مدافع الميدان[٩٠].

ولم تكن عملية تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة بالأمر السهل، بل كانت مغامرة بسبب المخاطر المحيطة بها؛ فبالإضافة إلى طول المسافة نجد هناك تمركز القوات الأمريكية والبريطانية التي لتزال بليبيا، أما تونس فلم تكن هي الأخرى مستقلة تمامًا مع وجود القوات الفرنسية التي كانت مكلفة بمراقبة المناطق الحدودية من شوشة بالحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية، ففي شوشة مركز عسكري لمراقبة حركة الأشخاص على الحدود، وفي بن قراد ن ثكنة بكامل عدتها وعتادها، بالإضافة إلى قاعدة جوية في قابس، وبذلك شكلت هذه القوات عائقًا كبيرًا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية التونسية بشكل خاص[٩١].

وبعد التغييرات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتعديلات التي طرأت على هياكلها، وأجهزة قيادتها السياسية والعسكرية في جانفي ١٩٦٠، تمّ دمج وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة في وزارة واحدة؛ هي وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG، وقد أُسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف. وقد سجلت أنظمة التسليح خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة تحولًا كبيرًا على المستويين التنظيمي والوسائل والنشاطات. وفي هذا السياق نشير إلى المديريتين الجديدتين اللتين أنشئتا لإمداد الثورة بالسلاح وهما: مديرية التسليح الغربية، ومديرية التسليح الشرقية التي كان مقرها بالقرب من مقرّ الحكومة المؤقتة في تونس، وللمديرية مراكز وممثليات في بلدان عدّة، مثل: تونس، وليبيا، ومصر، وسوريا، والعراق، وألمانيا...[٩٢].

وقد ضمّت مديرية التسليح الشرقية التي كلف بمهمة الإشراف عليها العقيد عمار بنعودة؛ مديريتين فرعيتين، هما: مديرية السلاح والعتاد، ومديرية التموين العام. وقد تلخصت مهام هاتين المديريتين بشكل خاص في توفير ونقل وأمن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأقصى، والمشرق العربي، وإيصالها إلى الحدود الشرقية والغربية أيضًا، وتزويد فيالق جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية ومصالح الحكومة المؤقتة بتونس بالأغذية، وغيرها[٩٣].

وللإشارة؛ فقد انعكست هذه الإجراءات على قدرات شبكة الدّعم اللوجيستيكي المتمركزة في الجبهة الشرقية بشكل ملموس، حيث عرفت عملية تمويل جيش التحرير الوطني بالأسلحة من الخارج عبر خطوط الإمداد؛ انطلاقًا من مصر ثم ليبيا إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية، خلال فترة وزارة التسليح والمواصلات العامة (١٩٦٠-١٩٦٢) حركة نشيطة، وقطعت الشاحنات استنادًا إلى شهادة المجاهد دحو ولد قابلية مسافة ما يقارب (٤,٤٥٠,٠٠٠ كم)، ونقلت ما يقارب (٢٥٠٠) طنّ من الأسلحة والعتاد، بمعدل ٥ إلى ٦ رحلات شهريًا[٩٤].

وعند هذا المقام لا بد من الاعتراف بأنه رغم كل التنظيمات والهياكل الجديدة التي أرستها قيادة الثورة؛ فإن عملية إدخال السلاح وإيصاله إلى أيدي المقاتلين في الولايات الداخلية لم تكن بالأمر الهيّن، خصوصًا في السنوات الأخيرة أين اشتدت مراقبة السلطات الفرنسية لمراكز العبور وتدعيم السدود بخطوط إضافية مكهربة وملغمة، خصوصًا بعد الانتهاء من إنجاز خط شال الذي

كان بهدف قطع خطوط الإمداد بالأسلحة، ووضع حدّ نهائي لعمليات عبورها عبر الحدود البرية الشرقية[٩٥].

وبذلك شهدت عملية إرسال الأسلحة عبر طول الحدود الشرقية تضاؤلًا ملحوظًا، وأصبحت الكتائب والقوافل المكلفة بنقل السّلاح إلى الثوار المقاتلين في الداخل تعاني جراء شدة المراقبة، وعلى الرغم من استعمال البنجالور والقنابل بمدافع الهاون من طرف كتائب جيش الحدود؛ فإن ذلك لم يمكن من فتح ثغرات كافية وسليمة في السدود المكهربة تمكن بدورها من مرور الحد الأدنى من الأسلحة والذخيرة لقوات جيش التحرير المنتشرة في الولايات الداخلية[٩٦].

خَاتِمَةٌ

يمكننا التأكيد في خاتمة هذه الدراسة على الدور البارز الذي لعبته الجبهة الحدودية الشرقية في مجال الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية الجزائرية، باعتبارها منطقة متاخمة للحدود التونسية والحدود الليبية؛ مما جعلها تضطلع بعمليات التسليح وعمليات العبور، سواء عبر خطي "موريس" و"شال" –بعد إنشائهما– إلى الأراضي التونسية، ثم الدخول إلى أرض الوطن، أو العبور إلى الولايات الداخلية؛ انطلاقًا من نقاط مختلفة من الجبهة الشرقية.

نجحت قيادة الثورة في مهمة تسليح الثورة منذ الوهلة الأولى لاندلاعها؛ في تنسيق الجهود والمساعي الوحدوية مع دول الجوار الإقليمي للجبهة الشرقية (تونس وليبيا)، من أجل مواجهة مشكلة نقص السلاح، إيمانًا منهم بأهمية الأسلحة في مشروعهم الثوري، بما يعكس البعد الوحدوي المغاربي الذي تبنته الثورة من خلال مواثيقها الأساسية. وبالفعل فقد تمكنت قيادة الثورة نتيجة هذه الجهود من الحصول على شحنات مهمة من الأسلحة والذخيرة من دول عربية شقيقة؛ تم تسريبها إلى الداخل عبر الجبهة الشرقية، خاصة خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٤–١٩٥٨ والمرحلة التي أعقبتها.

شهدت عمليات الإمداد بالسلاح عبر الجبهة الشرقية تطورات الكبيرة، بعد إعادة هيكلة القيادات السياسية والعسكرية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإنشاء وزارة التسليح والمواصلات العامة (MALG)، الأمر الذي أدى إلى تسجيل محطات ناصعة من عمليات التسليح، التي كان لها الأثر الكبير في اشتداد لهيب الثورة واستقلال الجزائر.

يمكن للباحث أن يدرك بعمق الوضعية التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني، خصوصًا بعد سنوات ١٩٥٨ و١٩٥٩، إلى غاية نهاية الثورة من حيث التأطير والتنظيم العسكري المحكم الذي تميزت الانضباط والالتزام بالمهام، والأوامر الصادرة من القيادة العليا للثورة، وقد مكنته قواعد التموين الحدودية ومراكز التدريب العسكري وتخزين السلاح من تسليح نفسه سلاح حربي عصري مكنته من أداء مهمته الأساسية، المتمثلة في تموين الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، رغم الصعوبات والمخاطر خاصة على مستوى السدود المكهربة.

حسب تقرير الخبراء والمختصين في ميدان التسليح أن أداء قواعد الإمداد على الحدود الشرقية والغربية كان جيدًا، غير أن عملية الاستقبال بالولايات المعنية لم تكن مدروسة بطرق مناسبة؛ الأمر الذي أبقى مشكلة الإمداد مطروحة على كل الولايات مع تفاوت حدته بين الواحدة والأخرى، وتؤكد ذلك الرسائل المتبادلة بين قادة الولايات وقيادة الأركان. كما تعبر عنه التصريحات الصادرة عن هذا المسؤول أو ذاك، مثلما صرح به الرائد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى بالنيابة في ربيع ١٩٥٩م: "لولا نقص السلاح؛ لتطوع الشعب كله"، وهي إشارة صريحة إلى الطابع الشعبي للثورة التحريرية وإمكانات التجنيد غير المحدودة التي كانت بحوزة جيش التحرير في الداخل.

من خلال الدور البارز الذي قام به قادة الثورة في عمليات الإمداد اللوجستيكي، انطلاقًا من الخارج، سواء من المشرق أو أوروبا الغربية والشرقية وحتى الشرق الأقصى؛ نجح جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود في الشرق والغرب من خلال تنظيمه المحكم وتسليحه الجيد في مواجهة قوات العدو في الكثير من المعارك المصيرية، وقد أشار التقرير الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة إلى أن كمية السلاح بمختلف

أنواعها (الخفيفة والثقيلة) القادمة من الخارج قدرت بـ(٤٥٠٠٠) طنّ، القسط الأكبر منه تسلمته دائرة التسليح في الشرق ودخل عبر الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية بحمولة قدرت بـ(٤٢٠٠٠) طنّ، بالإضافة إلى الأسلحة المسترجعة خلال العمليات العسكرية مع القوات الفرنسية والأسلحة المصنوعة محليًا.

شكّل الدعم والتضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية عاملًا مهمًا في تحقيق الجزائريين لاستقلالهم ونيل حريتهم؛ الأمر الذي يبرز أهمية البعد القومي والتوجه الوحدوي آليةً للدفاع عن مختلف القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن.

توصيات الدراسة

- تنظيم مختلف التظاهرات العلمية التي تبرز دور الجيوش الوطنية الأصيلة كخيار عسكري استراتيجي لتحرير الشعوب المستعمرة من ذلك مثلا ما حدث في الجزائر أثناء الحقبة الكولونيالية.
- التفكير بجدية في ضرورة امتلاك قوة عسكرية رادعة وبناء جيش عقائدي مرتبط بقضايا الوطن والأمة بما يساعد على مواجهة كل التحديات الراهنة.
- لا يمكن تصفية كل أشكال الاستعمار ومواجهة الصهيونية العالمية إلا من خلال تبني خيار المشروع العسكري كما جسدته التجربة الفيتنامية والتجربة الجزائرية التي شكلت نموذجا رائدًا للكثير من حركات التحرر في العالم خلال القرن العشرين الميلادي، بما يجعل دعم القوى الممانعة والمقاومة حتمية وطنية وقومية إسلامية للقضاء على ما تبقى من بقايا الاستعمار في إفريقيا وتحرير فلسطين في الوطن العربي.

المحلاق

الملحق رقم (١)

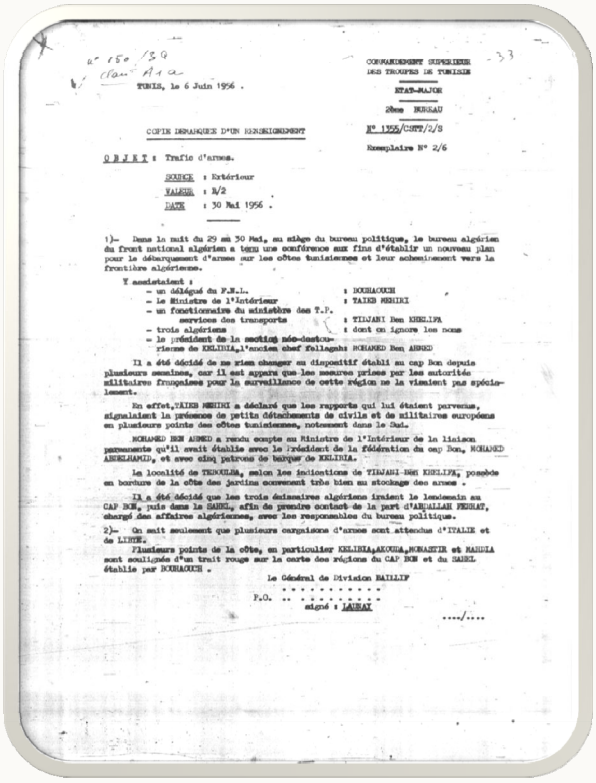

TUNIS, le 6 Juin 1956 .

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES TROUPES DE TUNISIE
ETAT-MAJOR
2ème BUREAU
N° 1355/CSTT/2/S
Exemplaire N° 2/6

COPIE D'UN RENSEIGNEMENT

OBJET : Trafic d'armes.

SOURCE : Extérieur
VALEUR : A/2
DATE : 30 Mai 1956 .

1)- Dans la nuit du 29 au 30 Mai, au siège du bureau politique, le bureau algérien du front national algérien a tenu une conférence aux fins d'établir un nouveau plan pour le débarquement d'armes sur les côtes tunisiennes et leur acheminement vers la frontière algérienne.

Y assistaient :
- un délégué du F.N.L. : BOUHAOUCHE
- le Ministre de l'Intérieur : YAZID MENTRI
- un fonctionnaire du ministère des T.P. services des transports : TIJANI Ben KHELIFA
- trois algériens : dont on ignore les noms
- le président de la section néo-destourienne de KELIBIA, l'ancien chef fellaghe MOHAMED Ben AHMED

Il a été décidé de ne rien changer au dispositif établi au cap Bon depuis plusieurs semaines, car il est apparu que les mesures prises par les autorités militaires françaises pour la surveillance de cette région ne la visaient pas spécialement.

En effet, YAZID MENTRI a déclaré que les rapports qui lui étaient parvenus, signalaient la présence de petits détachements de civils et de militaires européens en plusieurs points des côtes tunisiennes, notamment dans le Sud.

MOHAMED BEN AHMED a rendu compte au Ministre de l'Intérieur de la liaison permanente qu'il avait établie avec le Président de la fédération du cap Bon, MOHAMED ABDELHAMID, et avec cinq patrons de barque de KELIBIA.

La localité de TENKOUBA, selon les indications de TIJANI-Ben KHELIFA, possède en bordure de la côte des jardins convenant très bien au stockage des armes .

Il a été décidé que les trois émissaires algériens iraient le lendemain au CAP BON, puis dans le HAMEL, afin de prendre contact de la part d'ABDALLAH FERHAT, chargé des affaires algériennes, avec les responsables du bureau politique.

2)- On sait seulement que plusieurs cargaisons d'armes sont attendues d'ITALIE et de LIBYE.

Plusieurs points de la côte, en particulier KELIBIA, AKOUDA, MONASTIR et MAHDIA sont encadrés d'un trait rouge sur la carte des régions du CAP BON et du HAMEL établie par BOUHAOUCH .

Le Général de Division BAILLY
.....
P.O. .....
signé : LAUBAT

...../....

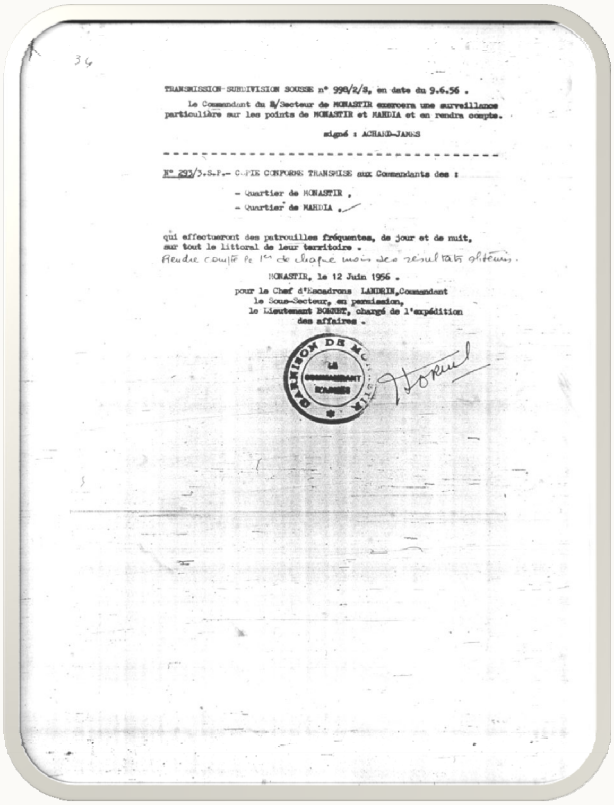

TRANSMISSION-SUBDIVISION SOUSSE n° 999/2/S, en date du 9.6.56 .

Le Commandant du S/Secteur de MONASTIR enverra une surveillance particulière sur les points de MONASTIR et MAHDIA et en rendra compte.

signé : ACHARD-JAMES

N° 922/S.S.P.- COPIE CONFORME TRANSMISE aux Commandants des :
- Quartier de MONASTIR ,
- Quartier de MAHDIA ,

qui effectueront des patrouilles fréquentes, de jour et de nuit, sur tout le littoral de leur territoire .

Rendre compte le 1er de chaque mois des résultats obtenus.

MONASTIR, le 12 Juin 1956 .
pour le Chef d'Escadrons LANDRIN, Commandant le Sous-Secteur, en permission,
le Lieutenant BORNET, chargé de l'expédition des affaires .

تقرير عسكري فرنسي (أرشيف ما وراء البحار. فرنسا). عن عمليات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائري التونسية، مؤرخ بتاريخ ٠٦ جوان ١٩٥٦. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة. تونس- .BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

الملحق رقم (٢)

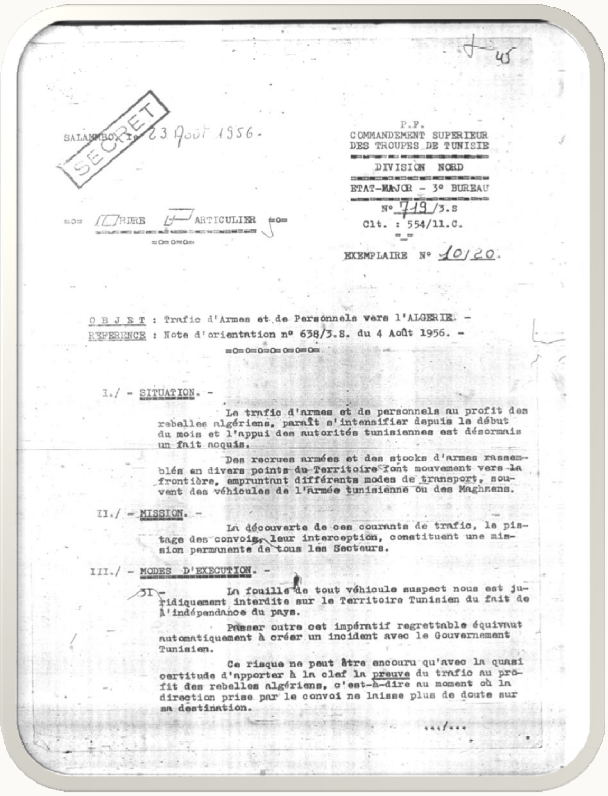

SECRET

SALAMBO, le 23 Août 1956.

P.P.
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE
DIVISION NORD
ETAT-MAJOR - 3e BUREAU
N° 719/3.S
Cit. : 554/11.C.

EXEMPLAIRE N° 10/20.

OBJET : Trafic d'Armes et de Personnels vers l'ALGERIE. -
REFERENCE : Note d'orientation n° 638/3.S. du 4 Août 1956. -

I./ - SITUATION. -

Le trafic d'armes et de personnels au profit des rebelles algériens, paraît s'intensifier depuis le début du mois et l'appui des autorités tunisiennes est désormais un fait acquis.

Des recrues armées et des stocks d'armes rassemblés en divers points du Territoire font mouvement vers la frontière, empruntant différents modes de transport, souvent des véhicules de l'Armée tunisienne ou des Maghrens.

II./ - MISSION. -

La découverte de ces courants de trafic, le pistage des convois, leur interception, constituent une mission permanente de tous les Secteurs.

III./ - MODES D'EXECUTION. -

3I -

La fouille de tout véhicule suspect nous est juridiquement interdite sur le Territoire Tunisien du fait de l'indépendance du pays.

Passer outre est impératif regrettable équivaut automatiquement à créer un incident avec le Gouvernement Tunisien.

Ce risque ne peut être encouru qu'avec la quasi certitude d'apporter à la clef la preuve du trafic au profit des rebelles algériens, c'est-à-dire au moment où la direction prise par le convoi ne laisse plus de doute sur sa destination.

.../...

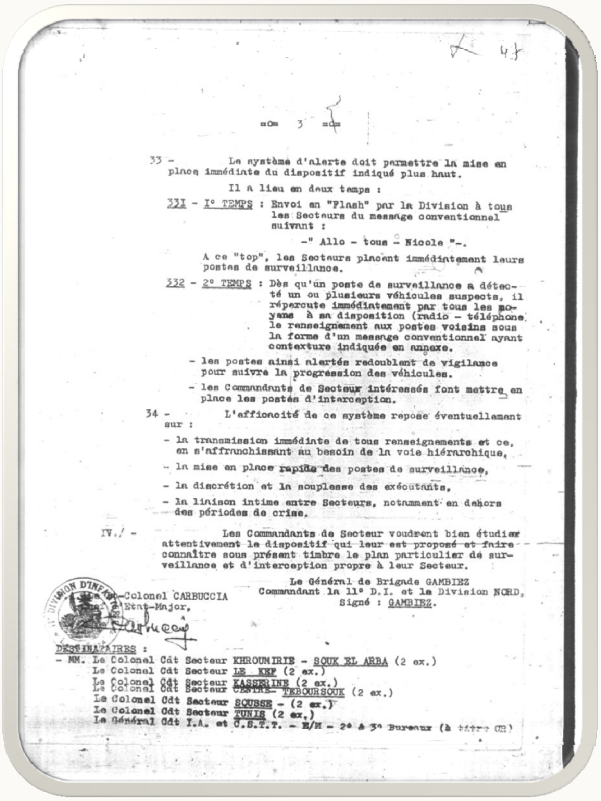

=Cm 3 =Cm

33 - Le système d'alerte doit permettre la mise en place immédiate du dispositif indiqué plus haut.

Il a lieu en deux temps :

331 - 1° TEMPS : Envoi en "Flash" par la Division à tous les Secteurs du message conventionnel suivant :

-" Allo - tous - Nicole "-.

A ce "top", les Secteurs placent immédiatement leurs postes de surveillance.

332 - 2° TEMPS : Dès qu'un poste de surveillance a détecté un ou plusieurs véhicules suspects, il répercute immédiatement par tous les moyens à sa disposition (radio - téléphone) le renseignement aux postes voisins sous la forme d'un message conventionnel ayant comme texture indiquée en annexe.

- les postes ainsi alertés redoublent de vigilance pour suivre la progression des véhicules.
- les Commandants de Secteur intéressés font mettre en place les postes d'interception.

34 - L'efficacité de ce système repose éventuellement sur :

- la transmission immédiate de tous renseignements et ce, en s'affranchissant au besoin de la voie hiérarchique,
- la mise en place rapide des postes de surveillance,
- la discrétion et la souplesse des exécutants,
- la liaison intime entre Secteurs, notamment en dehors des périodes de crise.

IV./ - Les Commandants de Secteur voudront bien étudier attentivement le dispositif qui leur est proposé et faire connaître sous présent timbre le plan particulier de surveillance et d'interception propre à leur Secteur.

Le Général de Brigade GAMBIEZ
Commandant la 11e D.I. et la Division NORD,
Signé : GAMBIEZ.

Le Colonel CARBUCCIA
Chef d'Etat-Major,

DESTINATAIRES :
- MM. Le Colonel Cdt Secteur KHROUNIRIE - SOUK EL ARBA (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur LE KEF (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur KASSERINE (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur CENTRE - FEDJOUDJOUK (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur SOUSSE - (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur TUNIS (2 ex.)
Le Général Cdt I.A. et C.E.T.T. - E/M - 2e & 3e Bureaux (à titre de CR)

تقرير عسكري فرنسي (أرشيف ما وراء البحار، فرنسا). عن عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر، مؤرخ بتاريخ: ٢٣ أوت ١٩٥٦. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة، تونس – BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01.

الملحق رقم (٣)

قاعد تونس الخلفية للثورة الجزائرية (أكتوبر ١٩٥٧)

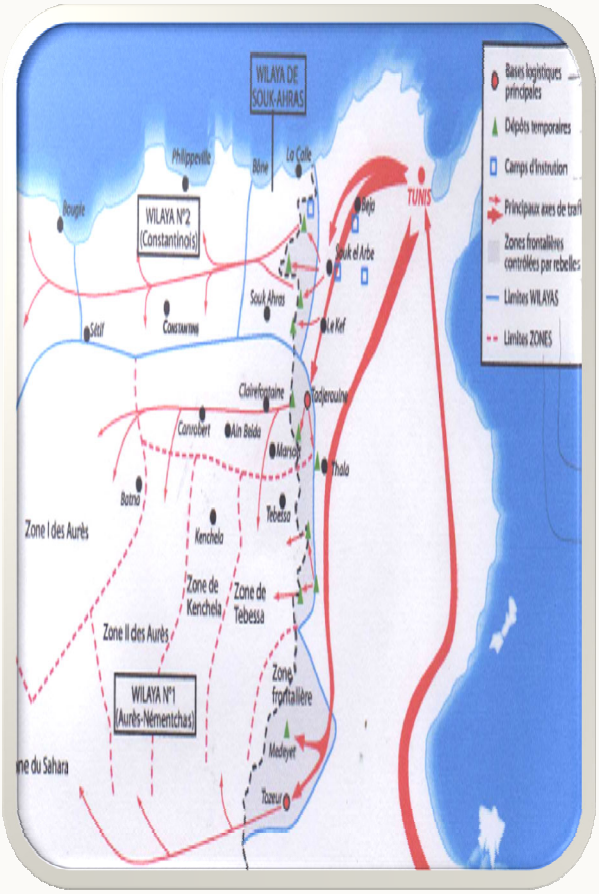

الطرق الرئيسة لتهريب الأسلحة على الحدود الشرقية (هيئة الأركان العامة). المكتب الثاني

Cahier de la recherche doctrinal, l'emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie.

CDEF * DREX.WW.CDEF. Défenses gouv.f-mai 1998. p 23.

الملحق رقم (٤)

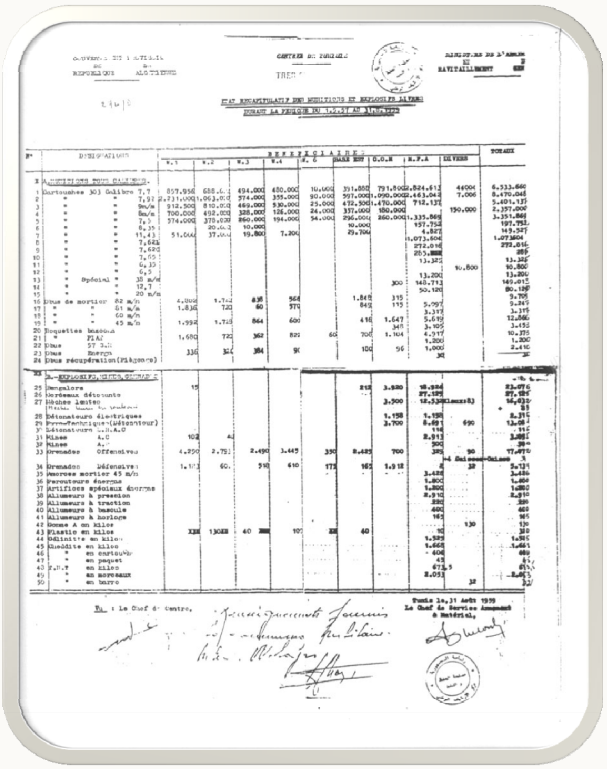

حصيلة مخزون الذخيرة والمتفجرات المسلَّمة من طرف وزارة التسليح وعبرت من مركز تونس نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من ١ ماي ١٩٥٧ إلى ٣١ أوت ١٩٥٩. المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية. الجزائر- ٢,٣٠ -MICROFICHE 15

الملحق رقم (٥)

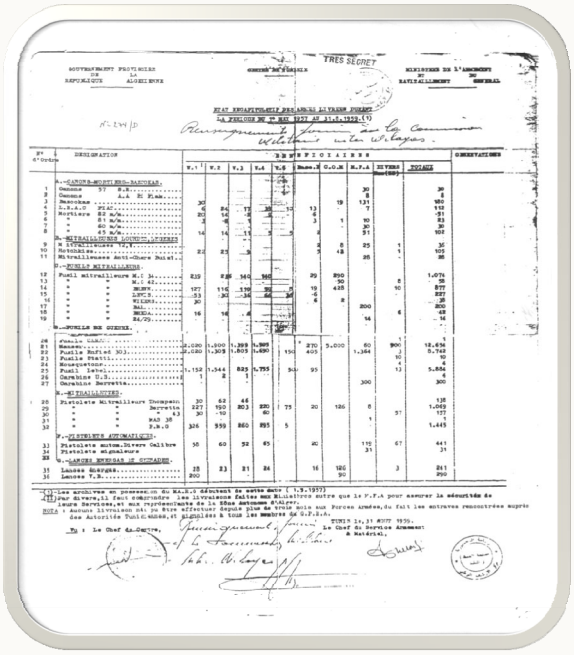

جدول تفصيلي لمختلف الأسلحة والذخيرة التي عبرت مركز تونس عبر الحدود الشرقية نحو الولايات الداخلية (١-٣-٤-٥-٦-القاعدة الشرقية) من ١ ماي ١٩٥٧ إلى ٣١ أوت ١٩٥٩.

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية . الجزائر- ٢,٢٩ -MICROFICHE 15

الملحق رقم (٦)

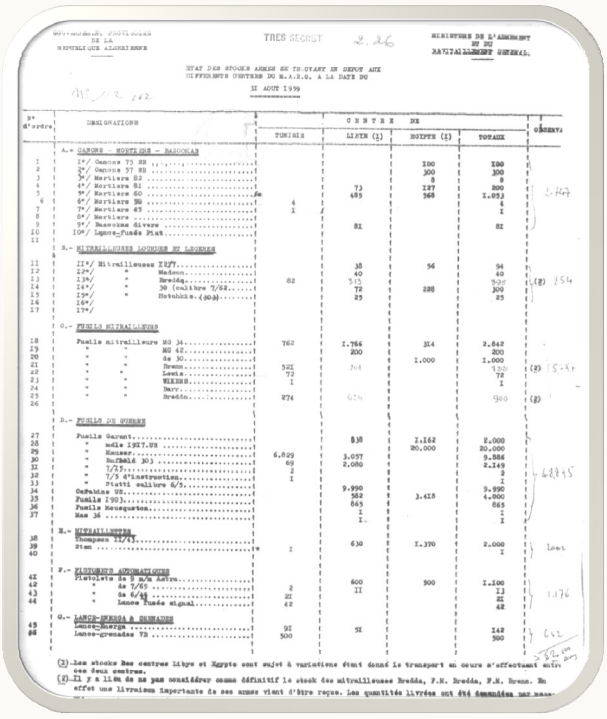

حصيلة مخزون وزارة التسليح من السلاح والذخيرة في مختلف المراكز التابعة لها في تونس وليبيا ومصر إلى تاريخ: ٣١ أوت ١٩٥٩ – ملاحظة بخط اليد في الأسفل (وثيقة مقدمة لتوزيعها على رؤساء الولايات).

المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية. الجزائر- ٢,٢٦ -MICROFICHE 15

الملحق رقم (٧)

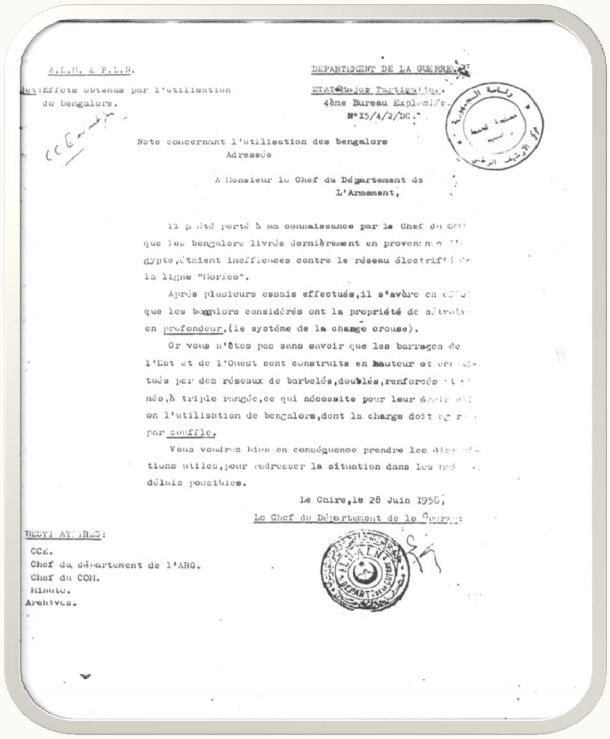

A.L.N. & F.L.N.

DEPARTEMENT DE LA GUERRE

Etat-Major Particulier

4ème Bureau Explosifs

N°15/4/2/DC.

Objet:Efforts obtenus par l'utilisation de bangalore.

Note concernant l'utilisation des bangalore

Adressée

A Monsieur le Chef du Département de L'Armement,

Il a été porté à ma connaissance par le Chef du CCE que les bangalore livrés dernièrement en provenance d'Egypte,étaient inefficaces contre le réseau électrifié de la ligne "Morice".

Après plusieurs essais effectués,il s'avère en effet que les bangalore considérés ont la propriété de détruire en profondeur,(le système de la charge creuse).

Or vous n'êtes pas sans savoir que les barrages de l'Est et de l'Ouest sont construits en hauteur et renforcés par des réseaux de barbelés,doublés,renforcés et minés,à triple rangée,ce qui nécessite pour leur destruction l'utilisation de bangalore,dont la charge doit agir par souffle.

Vous voudrez bien en conséquence prendre les dispositions utiles,pour redresser la situation dans les meilleurs délais possibles.

Le Caire,le 28 Juin 1958,

Le Chef du Département de la Guerre:

DESTINATAIRES:

CCE.
Chef du département de l'ANG.
Chef du COM.
Minute.
Archives.

مراسلة لرئيس مصلحة التسليح يعرب فيها عن فشل استخدام البنجالور في عملية اختراق السد المكهرب (خط موريس) موجهة إلى لجنة التنسيق وتنفيذ .CCE–

المركز الأرشيف الوطني – رئاسة الجمهورية. الجزائر – وثيقة غير مصنفة.

الملحق (٨)

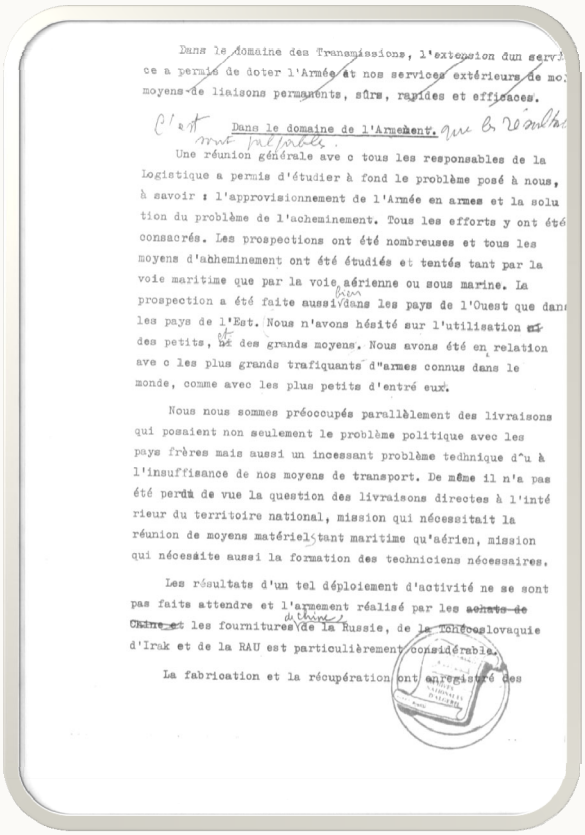

Dans le domaine des Transmissions, l'extension du service a permis de doter l'Armée et nos services extérieurs de moyens de liaisons permanents, sûrs, rapides et efficaces.

C'est dans le domaine de l'Armement que les résultats sont particuliers.

Une réunion générale avec tous les responsables de la Logistique a permis d'étudier à fond le problème posé à nous, à savoir : l'approvisionnement de l'Armée en armes et la solution du problème de l'acheminement. Tous les efforts y ont été consacrés. Les prospections ont été nombreuses et tous les moyens d'acheminement ont été étudiés et tentés tant par la voie maritime que par la voie aérienne ou sous marine. La prospection a été faite aussi bien dans les pays de l'Ouest que dans les pays de l'Est. Nous n'avons hésité sur l'utilisation ni des petits, ni des grands moyens. Nous avons été en relation avec les plus grands trafiquants d'armes connus dans le monde, comme avec les plus petits d'entre eux.

Nous nous sommes préoccupés parallèlement des livraisons qui posaient non seulement le problème politique avec les pays frères mais aussi un incessant problème technique dû à l'insuffisance de nos moyens de transport. De même il n'a pas été perdu de vue la question des livraisons directes à l'intérieur du territoire national, mission qui nécessitait la réunion de moyens matériels tant maritime qu'aérien, mission qui nécessite aussi la formation des techniciens nécessaires.

Les résultats d'un tel déploiement d'activité ne se sont pas faits attendre et l'armement réalisé par les achats de Chine et les fournitures de la Russie, de la Tchécoslovaquie d'Irak et de la RAU est particulièrement considérable.

La fabrication et la récupération ont enregistré des

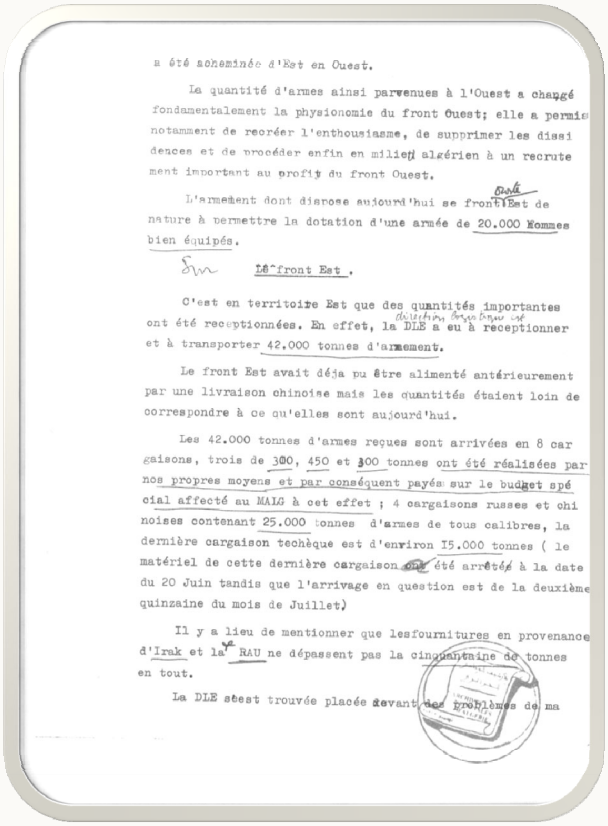

a été acheminée d'Est en Ouest.

La quantité d'armes ainsi parvenues à l'Ouest a changé fondamentalement la physionomie du front Ouest; elle a permis notamment de recréer l'enthousiasme, de supprimer les dissidences et de procéder enfin en milieu algérien à un recrutement important au profit du front Ouest.

L'armement dont disrose aujourd'hui se front Est de nature à permettre la dotation d'une armée de 20.000 hommes bien équipés.

Le front Est.

C'est en territoire Est que des quantités importantes ont été receptionnées. En effet, la DLE a eu à receptionner et à transporter 42.000 tonnes d'armement.

Le front Est avait déja pu être alimenté antérieurement par une livraison chinoise mais les quantités étaient loin de correspondre à ce qu'elles sont aujourd'hui.

Les 42.000 tonnes d'armes reçues sont arrivées en 8 cargaisons, trois de 300, 450 et 300 tonnes ont été réalisées par nos propres moyens et par conséquent payés sur le budget spécial affecté au MALG à cet effet ; 4 cargaisons russes et chinoises contenant 25.000 tonnes d'armes de tous calibres, la dernière cargaison tchèque est d'environ 15.000 tonnes (le matériel de cette dernière cargaison a été arrêté à la date du 20 Juin tandis que l'arrivage en question est de la deuxième quinzaine du mois de Juillet)

Il y a lieu de mentionner que lesfournitures en provenance d'Irak et la RAU ne dépassent pas la cinquantaine de tonnes en tout.

La DLE s'est trouvée placée devant des problèmes de ma

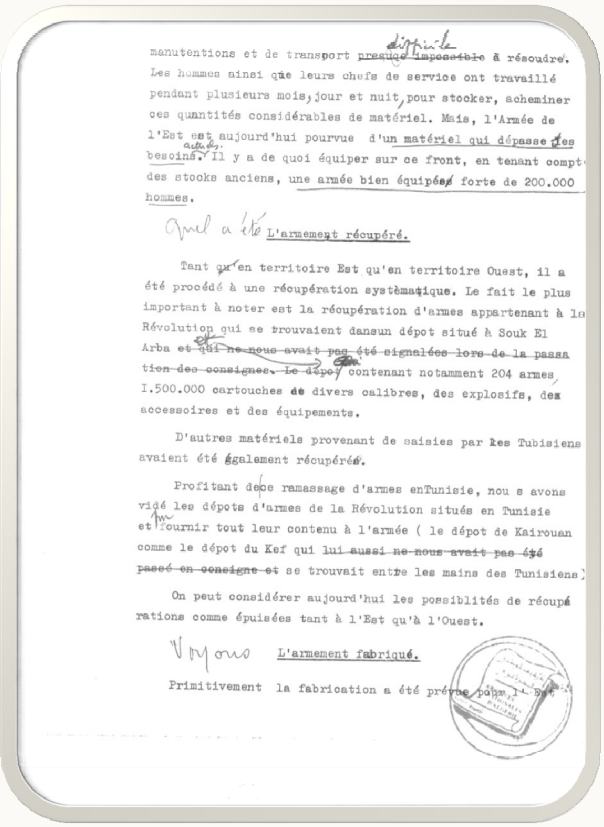

manutentions et de transport presque insoluble à résoudre. Les hommes ainsi que leurs chefs de service ont travaillé pendant plusieurs mois,jour et nuit,pour stocker, acheminer ces quantités considérables de matériel. Mais, l'Armée de l'Est est aujourd'hui pourvue d'un matériel qui dépasse des besoins. Il y a de quoi équiper sur ce front, en tenant compte des stocks anciens, une armée bien équipée forte de 200.000 hommes.

Quel a été L'armement récupéré.

Tant qu'en territoire Est qu'en territoire Ouest, il a été procédé à une récupération systématique. Le fait le plus important à noter est la récupération d'armes appartenant à la Révolution qui se trouvaient dansun dépot situé à Souk El Arba et qui ne nous avait pas été signalées lors de la passation des consignes. Le dépot contenant notamment 204 armes, I.500.000 cartouches de divers calibres, des explosifs, des accessoires et des équipements.

D'autres matériels provenant de saisies par les Tubisiens avaient été également récupérés.

Profitant de ce ramassage d'armes enTunisie, nous avons vidé les dépots d'armes de la Révolution situés en Tunisie et fournir tout leur contenu à l'armée (le dépot de Kairouan comme le dépot du Kef qui lui aussi ne nous avait pas été passé en consigne et se trouvait entre les mains des Tunisiens)

On peut considérer aujourd'hui les possiblités de récupérations comme épuisées tant à l'Est qu'à l'Ouest.

L'armement fabriqué.

Primitivement la fabrication a été prévue pour l'

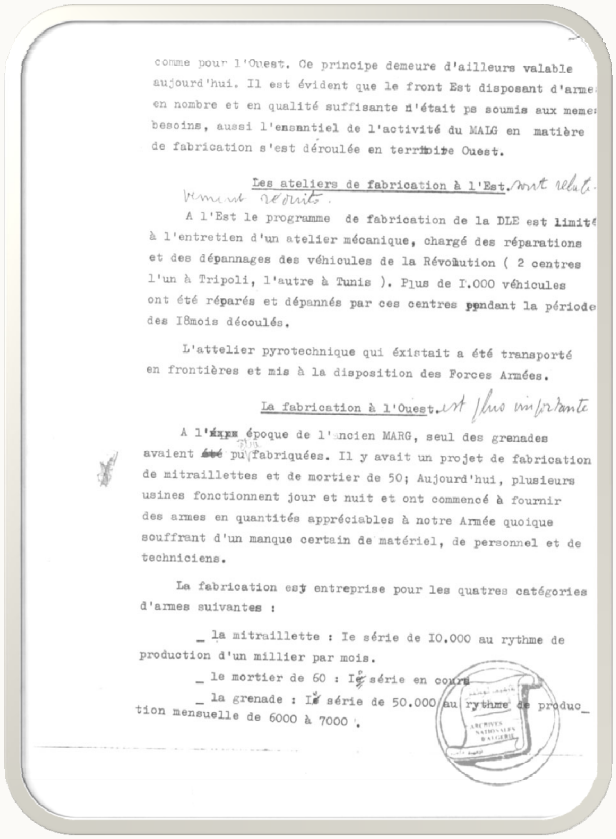

comme pour l'Ouest. Ce principe demeure d'ailleurs valable aujourd'hui. Il est évident que le front Est disposant d'armes en nombre et en qualité suffisante n'était pas soumis aux mêmes besoins, aussi l'ensemble de l'activité du MALG en matière de fabrication s'est déroulée en territoire Ouest.

Les ateliers de fabrication à l'Est.

A l'Est le programme de fabrication de la DLE est limité à l'entretien d'un atelier mécanique, chargé des réparations et des dépannages des véhicules de la Révolution (2 centres l'un à Tripoli, l'autre à Tunis). Plus de I.000 véhicules ont été réparés et dépannés par ces centres pendant la période des I8mois découlés.

L'attelier pyrotechnique qui éxistait a été transporté en frontières et mis à la disposition des Forces Armées.

La fabrication à l'Ouest.

A l'époque de l'ancien MARG, seul des grenades avaient été fabriquées. Il y avait un projet de fabrication de mitraillettes et de mortier de 50; Aujourd'hui, plusieurs usines fonctionnent jour et nuit et ont commencé à fournir des armes en quantités appréciables à notre Armée quoique souffrant d'un manque certain de matériel, de personnel et de techniciens.

La fabrication est entreprise pour les quatres catégories d'armes suivantes :

_ la mitraillette : Ie série de IO.000 au rythme de production d'un millier par mois.
_ le mortier de 60 : Ie série en cours
_ la grenade : Ie série de 50.000 au rythme de production mensuelle de 6000 à 7000 .

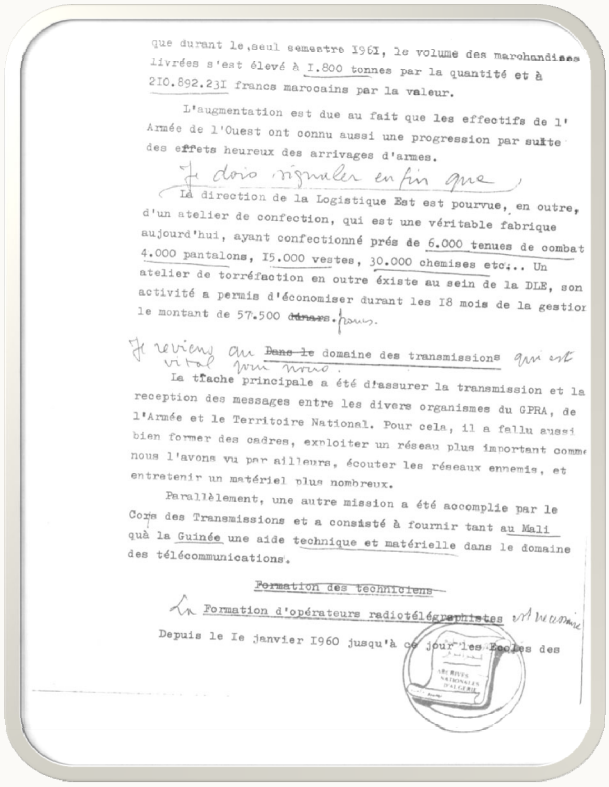

que durant le seul semestre I96I, le volume des marchandises livrées s'est élevé à I.800 tonnes par la quantité et à 2IO.892.23I francs marocains par la valeur.

L'augmentation est due au fait que les effectifs de l'Armée de l'Ouest ont connu aussi une progression par suite des effets heureux des arrivages d'armes.

Je dois signaler enfin que

La direction de la Logistique Est est pourvue, en outre, d'un atelier de confection, qui est une véritable fabrique aujourd'hui, ayant confectionné près de 6.000 tenues de combat 4.000 pantalons, I5.000 vestes, 30.000 chemises etc... Un atelier de torréfaction en outre éxiste au sein de la DLE, son activité a permis d'économiser durant les I8 mois de la gestion le montant de 57.500 dinars.

Je reviens au Dans le domaine des transmissions qui est vital pour nous.

La tâche principale a été d'assurer la transmission et la reception des messages entre les divers organismes du GPRA, de l'Armée et le Territoire National. Pour cela, il a fallu aussi bien former des cadres, exploiter un réseau plus important comme nous l'avons vu par ailleurs, écouter les réseaux ennemis, et entretenir un matériel plus nombreux.

Parallèlement, une autre mission a été accomplie par le Corps des Transmissions et a consisté à fournir tant au Mali quà la Guinée une aide technique et matérielle dans le domaine des télécommunications.

Formation des techniciens

La Formation d'opérateurs radiotélégraphistes

Depuis le Ie janvier I960 jusqu'à ce jour les Ecoles des

مقتطفات من التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في (٢٣ صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح. دون تاريخ.

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية. الجمهورية الجزائرية. الجزائر–microfiche 36-8.12.(sd)

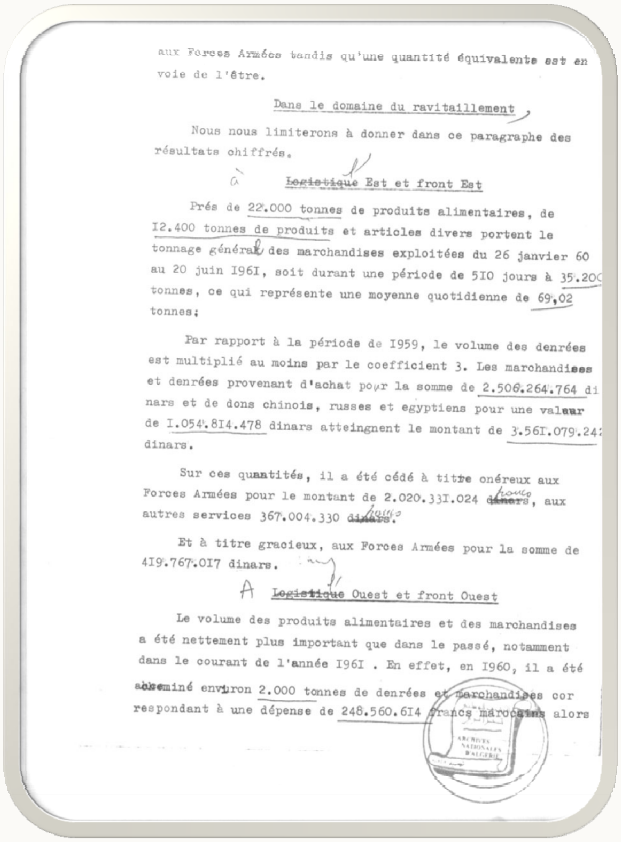

aux Forces Armées bandis qu'une quantité équivalente est en voie de l'être.

Dans le domaine du ravitaillement

Nous nous limiterons à donner dans ce paragraphe des résultats chiffrés.

A Logistique Est et front Est

Prés de 22.000 tonnes de produits alimentaires, de I2.400 tonnes de produits et articles divers portent le tonnage général des marchandises exploitées du 26 janvier 60 au 20 juin I96I, soit durant une période de 5IO jours à 35.200 tonnes, ce qui représente une moyenne quotidienne de 69,02 tonnes;

Par rapport à la période de I959, le volume des denrées est multiplié au moins par le coefficient 3. Les marchandises et denrées provenant d'achat pour la somme de 2.506.264.764 dinars et de dons chinois, russes et egyptiens pour une valeur de I.054.8I4.478 dinars atteingnent le montant de 3.56I.079.242 dinars.

Sur ces quantités, il a été cédé à titre onéreux aux Forces Armées pour le montant de 2.020.33I.024 francs, aux autres services 367.004.330 dinars.

Et à titre gracieux, aux Forces Armées pour la somme de 4I9.767.0I7 dinars.

A Logistique Ouest et front Ouest

Le volume des produits alimentaires et des marchandises a été nettement plus important que dans le passé, notamment dans le courant de l'année I96I . En effet, en I960, il a été acheminé environ 2.000 tonnes de denrées et marchandises correspondant à une dépense de 248.560.6I4 francs marocains alors

الإحالات المرجعية:

(١) شهادة المجاهد: شويشي العيساني، **مجلة أول نوفمبر**، ديسمبر، ١٩٨٨م، ص٣٧. وأيضًا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة "القاعدة الشرقية"**، سوق أهراس، ١٤-١٥ فيفري، ١٩٨٥م، ص١، ٢.

(2) Jean Depois,Rene Rynal,Géographie De l'Afrique De nord, Payot, Paris,1975,p,201.202.

(٣) محمد البجاوي: **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٧١، ص١٥٤، كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال السلاح إلى التراب الوطني أظهرت بصورة جلية أهمية المناطق الحدودية مناطق عبور ومراكز للتخزين. Gouvernement General De l'Algérie, l'Algérie Economique, Office Algérienne.

(4)D'action(S.D)P.

(5)Annuaire Statistique De l'Algérie, Gouverneur General. d'Algerie, Anne1935,P 309.

(6)IBID,P 310.

(٧) Gilbert Meynier,l'Algérie Reveille ,Droz, Genève,1981,P 339. ويعود الاهتمام الفرنسي بمناجم الونزة وبوخضرة إلى كون حديدها يعدّ من أحسن وأجود أنواع الحديد في العالم بفضل مقاومته ودرجة توفر المعدن في الخام المرتفعة التي تفوق نسبة (٥٠%).

(٨) يوسف مناصرية، **"تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٦-١٩٦٠)"** في مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، عدد ٦-٧، جامعة وهران، جوان -ديسمبر، ٢٠٠٥م، ص٥٥.

(٩) يمكن أن ندرك أهمية الحدود الشرقية بالنسبة للعدو الفرنسي من خلال الأسباب الثلاثة التي كانت في اعتقادي وراء إنشاء خط موريسوهي: ١- منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل. ٢- عزل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل. ٣- حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحيوية المنتشرة على طول الحدود الشرقية (الشركات المنجمية، طرق المواصلات، والثروة الزراعية كالكروم والحوامض).

(١٠) يوسف مناصرية وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٠.

(١١) **شهادة أحمد بن بلة** في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، تاريخ الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢) القرص المضغوط، وزارة المجاهدين، ٢٠٠٢م.

(١٢) Eperviers in historia Magazine n 197- 13 octobre 1972, p .109 .P- Lentin. Galomb Alger. وانظر كذلك: **شهادة أحمد بن بلة** في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، تاريخ الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢) القرص المضغوط، وزارة المجاهدين، ٢٠٠٢م.

(١٣) بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص١٩٧.

(١٤) نفسه، ص١٩٧.

(١٥) علي العياشي، لقاء **مع المجاهد عمارة بوقلاز**، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج ٢١٢-٢١٣، جانفي، فيفري، ١٩٩٠، ص٨.

(١٦) شهادة المجاهد: قاضي بشير في **الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف**، يومي ١٩-٢٠ مارس ١٩٩٩م، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(١٧) **شهادة أحمد بن بلة** في حصة تلفزيونة (شاهد على العصر) على قناة الجزيرة الفضائية القطرية، حلقة يوم: ٢٠٠٢/١٠/٢٧م. وانظر أيضًا: مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر ١٩٥٤م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، الجزائر، ١٩٩٦م، ص٩٦.

(١٨) شهادة أحمد بن بلّة، المصدر السابق.

(١٩) فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط١، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٦٣.

(٢٠) انظر: خريطة القواعد الخلفية للثورة التحريرية الجزائرية (طرابلس وتونس) في الملحق رقم (٣٠).

(٢١) تكونت في خصم أحداث تونس وفترة حصولها على الاستقلال الذاتي والاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا وحدات مشتركة جزائرية تونسية لمحاربة الاستعمار وأعوانه، واتخذت تدابير عدة للتنسيق على المستوى التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلاح وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد.

(22) Amira Aleya Sghier, la tunisie et la revolution Algérienne in Actes du 1er congres du forum d'histoire contemporaine sur méthododie de l'histoire des movements nationaux Maghreb foundation Temimi, September 1998, P 113-115.

(23)Ibid. P118 .

(٢٤) سعيد العمامرة والجيلالي العوامر: **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، الجزائر، لد. س. ن، ص٤٦.

(٢٥) انظر: خريطة قاعدة تونس الخلفية وأهم المحاور الرئيسة لتهريب الأسلحة نحو الولايات الداخلية.

(٢٦) **شهادة أحمد بن بلة**، المصدر السابق. وانظر أيضًا: شهادة بشير قاضي في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح بوادي سوف يومي ١٩-٢٠ مارس ١٩٩٩، شريط سمعي بصري (خاص) تم نسخه من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(27)Amira Aleya Sghier, ,Op.Cit, P113.p113.

(٢٨) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٢٩) بشير قاضي، **المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف**، جيش التحرير المغاربي (١٩٤٨-١٩٥٤)، أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص١٧٣-١٧٤، وقد كانت عمليات الاتصال والتنسيق مع الشبكات التونسية عبر مجموعة محطات بارزة، حيث يتصل محمد شلوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان في مدنين، ويتم عبور الحدود التونسية نحو ليبيا، وفي بن غردان يقوم عبد العزيز شوشان بتسهيل انتقال بشير غريسيا بمساعدة الدليل ناصر عشين المدعو الأزرق، يساعدهم في ذلك سوء الظروف الطبيعية، لا سيما الرياح المحملة بالأتربة للوصول إلى قاعدة

العسة بليبيا، حيث تكمن بن بلة من جمع كميات هائلة من الأسلحة تعود في معظمها إلى الحرب العالمية الثانية. انظر: محمد البجاوي، المرجع السابق، ص١٥٣،١٥٢.

(30)P5. Bachir El Kadi,de Tripoli a la Wilaya 1,El Watan,10 Janvier2005 .

(31)Bachir El Kadi, OP.CIT. p05.

(٣٢) سعيد العمامرة والجيلالي العوامر: **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، الجزائر، لد، س. ن. ص٢٦-٣١.

(33)Bachir El Kadi,Opcit,p05.

(34)Bachir El Kadi,Opcit, p05.

p06 .(35)ibid, Op.Cit.

(٣٦) بشير قاضي، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٣٧) بشير قاضي، المصدر السابق، ص١٧٤. ويؤكد المجاهد قاضي بشير في الإطار نفسه أنه منذ خريف ١٩٥٥م أصبح تنقل أفراد شبكات التسليح يتم بكل حرية، حيث أصبحت شحنات الأسلحة التي يفوق وزنها أحيانًا (٣٠ طنًا) تمر عبر مدنين وقابس ثم إلى تونس، وبعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية الجزائرية، حيث تقسم على مختلف المناطق بحضور ممثليها. انظر: Bachir El Kadi, La Rout Tunisienne s'ouvre aux d'armes ,in EL .Watan,le10/01/2005,p06

(٣٨) فتحي الديب، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٣٩) فتحي الديب، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٤٠) لقد كان الجمل يحمل ١٢ قطعة سلاح مع ٣٠٠ طلقة.

(٤١) محمد ودوع، **ليبيا والثروة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص١٩١.

(٤٢) علي العياشي، **لقاء مع مجاهد محمد الطيب بيزار**، مجلة أول نوفمبر، عدد ٨٧، المرجع السابق، ص٦١.

(٤٣) عميرة علية الصغير، **جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغاربي**، في المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر)، عدد ٩٠ ١، زغوان، تونس، ٢٠٠٣م، ص٨٩،٩٠.

(٤٤) عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص٨٩-٩٠.

(٤٥) فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط١، القاهرة، ١٩٨٤م، ص١٦.

(٤٦) فتحي الديب، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩، وأيضًا: Amira Aleya .Sghaier,Opcit,p120

(٤٧) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، الجزائر، ١٩٨٢، ٣/١٣٧-١٣٨.

(٤٨) مع مطلع سنة ١٩٥٦ بدأ المسؤولون في تونس يتبرءون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية، فطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس، فاتصل عبان رمضان بحامد روابحية لسابق علاقته بتونس. وقد علم هذا الأخير أن هناك مسؤولاً عن الثورة وهو سعيد عبد الحي، فاتصل به واتفق معه على التعامل مع الحكومة التونسية بشكل رسمي بصفته ممثل الثورة. وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين التونسيين، وقد استحسن عبد الحي هذا الموقف من روابحية، وعرض عليه البقاء في تونس؛ لتنظيم جبهة التحرير، غير أن روابحية اعتذر بمبرر أنه جاء إلى تونس في مهمة، وبعد عودته إلى العاصمة وقدم تقريرًا عن مهمته إلى عبان الذي سرعان ما طلب منه الالتحاق نهائيًا مع آيت الحسين بصفته ممثلاً للجبهة وجيش التحرير الوطني في مكان عبد الحي، وقد حلّ روابحية فعلاً بتونس يوم ١٢ ماي ١٩٥٦م؛ فاستقبل ببرودة من طرف جماعة عبد الحي. ويذكر روابحية على حد قوله أن وثيقة الاعتماد كانت قد وصلت عبد الحي قبل وصولها إلى روابحية، مفادها وجوب التعاون فيما بينهم؛ غير أن عبد الحي كتب تقريرًا إلى قيادة الأوراس يعلمهم بوجود نظام جديد حلّ بتونس ينافس النظام القائم بها، ومن هنا بدأ الصدام بين الطرفين. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية في جريدة الشعب، عدد ١٩/١ /١٩٨٧، ٢/١٤.

(٤٩) التحق مهساس بمنصبه الجديد ممثلاً لجبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية، وبهذه الصفة سوف يلعب مهساس دورًا بارزًا في تكوين ما عرف بالقاعدة لتموين الثورة الجزائرية. ويبدو أن مهساس ترأس لفترة من الوقت قاعدة طرابلس قبل التحاقه بتونس مع نهاية ١٩٥٥م. انظر: رسالة عبان رمضان، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٥، (الوثيقة رقم ١١) في كتاب: Mabrouk Belhocine, le courier Alger- le Caire 1954-1956 , editions Casbah , Alger , 2000 ,p108-110.

(٥٠) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص١٨٥-١٨٦. بعد الأحداث التي عرفتها تونس بين المجاهدين الجزائريين من ممثلي الثورة في الداخل والخارج؛ جاء علي مهساس من القاهرة ليحلّ محلّ عبد الحي، أما الشيخ حامد روابحية وزميله آيت الحسين فقد طلب من عبان العودة إلى الجزائر، إلا أن هذا الأخير طلب منهما الذهاب إلى القاهرة.

(٥١) يُعدّ مؤتمر الصومام في شهر أوت ١٩٥٦م اللبنة الأساسية للثورة الجزائرية، كونه وضع الهيكلة العسكرية لمشروع الثورة التحريرية من خلال تنظيم جيش التحرير الوطني وهيكلة مصالحه المختلفة وعلى رأسها مصلحة التسليح (Service Logistique) التي عين عليها العقيد عمر أوعمران في خريف ١٩٥٦م، ومهمة هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية. ثم زاد الاهتمام بتحسين مستوى الأداء في المردودية العمل العسكري لجيش التحرير الوطني ميدانيًا إلى تأسيس هيئة الأركان العامة ووزارة الحربية ووزارة التسليح والاتصالات العامة بعد ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر ١٩ سبتمبر ١٩٥٨م الذي توج الثورة التحريرية بالطابع المؤسساتي؛ الأمر الذي كان له كبير الأثر في اعتراف الكثير من الدول في العالم بشرعية القضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية. للمزيد من التفاصيل، انظر: العنصر رقم ٥٠ في فهرست هذا البحث.

، ومهمة Service Logistique(52) كلّف عمر أوعمران بمصلحة التسليح هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية. انظر: مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، لمحات حول التسليح في ثورة ١٩٥٤م (نشرية) بالمركز الوطني للأرشيف، الجزائر، جويلية، ١٩٩٦م، ص٦، وأيضًا:

Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre, office des publications universities, Algérie 1988.p321..

(٥٣) محمد عباس، **العقيد عمار بن عودة**، جريدة الشعب، عدد ١٥، يوم ٢٥ مارس ١٩٨٦م، ٦/٣. وانظر أيضًا: Mohamed Teguia,Opcit,p321.

(٥٤) عمار بن عودة، **محاضرة حول السلاح خلال الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، (نشرية) منقولة من شريط سمعي بصري، ألقيت بمناسبة أول نوفمبر ١٩٥٤، متحف الجهاد، ديوان رياض الفتح، الجزائر، ١٩٨٥م، ص٣.

(٥٥) محمد عباس، **ثوار عظماء**، حديث الإثنين، مطبعة دحلب، الجزائر، ١٩٩١م، ص٩٦.

(٥٦) عبد الرحمن عمراني، **التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م**. التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية: ١٩٥٦-١٩٦٢، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠١م، ص٩٧.

(٥٧) عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص٩٧. وانظر أيضًا: محاضرة عمار بن عودة، المصدر السابق، ص٨.

(٥٨) انظر: **التنظيم الهيكلي لدائرة التسليح في عبد المجيد بوزبيد**، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني. شهاداتي. ط٢، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص.٣، ص.١٢. لقد أصبح العقيد عمر أوعمران يتولى بتكليف من قيادة الثورة مصلحة التسليح والتموين العام إلى غاية سبتمبر١٩٥٨، وكانت مهمة هذه المصلحة البحث عن السلاح والحصول عليه، ثم توزيعه على ولايات الداخل، وهي في الواقع المهام نفسها التي كان يتولاها قبل ذلك أحمد بن بلة ثم محمد الأمين دباغين، وكان المركز الرئيس لهذا المسؤول هو القاهرة، بصفتها القاعدة التي ترسل إليها كل الأسلحة والذخيرة التي اشترتها الثورة مباشرة بإنشاء فرنسا وأسبانيا، وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم مساعدة مجانية للثورة من طرف الدول العربية والاشتراكية، ومن مصر يعاد إرسال هذه الأسلحة عن طرق ووسائل مختلفة.

(٥٩) محمد عباس، **العقيد عمار بن عودة**، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص٦.

(٦٠) Annie Rey Goldzeiguer, La Frontier Algero-Tunisienne Pendant la Guerre d'Algérie dans les Archives Militaries de Vincennes. في أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرين. المنعقد أيام ١٨-١٩-٢٠ نوفمبر١٩٩٣م بنزل الدبلوماسي بتونس، جامعة تونس الأولى، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المنوبة، تونس، ١٩٩٥م، ص٥٩.

(61)Annie Rey Goldzeiguer.op.cit .p 59.

(٦٢) مراد صديقي، **الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية**، مكتبة الحياة، بيروت، (د س.ن)، ص٥٣.

(٦٣) فتحي الديب، المصدر السابق، ص.٣٣-٣٤٣. وللاطلاع على القوائم كاملة بأسماء الأسلحة والذخيرة، انظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٣- ٥٤، وأيضًا: فتحي الديب، المصدر السابق، ص.٣٣-٣٣٤.

(٦٤) فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٥٣-٣٥٩.

(٦٥) للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة التي عبرت خلال النصف الأول من سنة ١٩٥٧ انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٥٩،٣٥٣. وأيضًا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٢-٥٥.

(٦٦) للمزيد من التفاصيل حول الشحنة التي وصلت إلى الولايتين الثالثة والرابعة عبر الحدود الشرقية؛ انظر: الجدول في: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٦.

(٦٧) انظر بالتفصيل حول الظروف المحيطة بالوضعية العسكرية لقواعد الإمداد الخلفية على الجبهة الشرقية والواقع العسكري لجيش التحرير الوطني في الداخل في الملاحق (٤.-٥.-٦.-٧.-٨.).

(٦٨) للاطلاع على تفاصيل شحنة الذخيرة؛ انظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٦٩) مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٧٠) للمزيد من التفاصيل حول مضمون الشحنات التي تسلمها كل من أحمد سليم وكذلك العقيد أوعمران؛ انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٥٣-٣٥٩.

(٧١) مراد صديقي، المصدر السابق، ص٥٩.

(72) chier de la Recherche Doctrinal, l'Emploi des Forces Terrestres dans les Missions de Stabilisation en Algérie C.D.E.F.DREX.www.cdef.terre.defense.gouve.fr, mai. 1998, p23, 24.

(٧٣) راجع نص التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في (٢٣ صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح دون تاريخ- المركز الوطني للأرشيف -رئاسة الجمهورية- الجزائر- (sd).12.8-36 microfiche.

(٧٤) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص٢٣٢-٢٣٣. كما يجب التنبيه إلى ضرورة مراجعة المقتطفات من التقرير المفصل (في الملحق الأخير) الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في (٢٣ صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح. دون تاريخ. المركز الوطني للأرشيف -رئاسة الجمهورية الجزائرية- الجزائر.. microfiche 36-8.12.(sd).

(٧٥) للمزيد من التفاصيل حول السدود المكهربة. انظر: مقال لأحد العقداء الفرنسيين المكلفين بحراسة خطي شال وموريس. Colonel .J.Buchoud, le Barrage in Historia,N°235,Juillet 1972,p,1245-1246

(٧٦) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.

(٧٧) يؤكد التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس وبعض الشهادات الحيّة لمن عايشوا وقائع المعركة بأن عدد شهداء هذه المعركة يفوق خمسمائة شهيد، وهي الحصيلة التي أحدثت أضرارًا بليغة في صفوف جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية. انظر: **شهادة المجاهد نوبلي الزين**، القاعدة الشرقية، (شريط تلفزيوني)، إعداد: بلقاسم جعافرية، الجزائر، ١٩٩٨م.

(٧٨) انظر: **تصريح العقيد عمر أوعمران مسؤول التسليح في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في جويلية ١٩٥٨** في كتاب: Mohemed Harbi, les archive de la revolution Algérienne , ed jeune Afrique Paris 1980 ,P189- 194.

(٧٩) بوعلام، **خط شال وموريس وإدارة الثوار**، مجلة الجيش، عدد ٣٧٦، نوفمبر، ١٩٩٤م، ص٢٢-٢٣.

(٨٠) فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٧٦.

(٨١) سلمت الدفعة الأولى بتاريخ: ١٩٥٧/١٢/٥م، وقد تمثلت هذه المتفجرات في (٥٤) طوربيد بنجالور (١٥٠مم)، و(١٠٨) كبسولة طرفي ماركة (٧)، و(١٦٢) من فتيل مأمون. انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٧١.

(٨٢) انظر: كشف بيان الدفعة الثانية من الأسلحة المعدة لاستخدام طوربيد البانجالور، المستند رقم ٢٦، فتحي الديب، المصدر السابق، ص٦٨٥.

(٨٣) انظر: المستند رقم ٣٠. فتحي الديب، المصدر السابق، ص٦٨٩.

(٨٤) للمزيد من التفاصيل حول كمية المتفجرات التي تضمنتها الدفعات الثلاث التي تسلمها كل من نورالدين فراج وعمر أوعمران؛ انظر: المستندات رقم ٣٣ و٣٦ و٣٩ في قائمة الوثائق والمستندات، فتحي الديب، المصدر السابق، ص٦٩٩،٦٩٥،٦٩٢. وأيضًا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٦١،٦٠.

(٨٥) لقد ادعت حكومة فرحات عباس في أكتوبر ١٩٥٨ وفقًا لشهادة فتحي الديب أن عدم تنفيذ عمليات نسف الخط يعود إلى العجز في الموارد والاحتياجات الضرورية لخطة التدمير، وعلى هذا الأساس سارع المسؤولون في القاهرة إلى شحن كميات هائلة من المتفجرات والألغام سلمها مندوب الثورة عرعار خميسي. انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص٤٠٢-٤٠٣.

(٨٦) مراد صديقي، المصدر السابق، ص٦٣. وللمزيد من التفاصيل حول أسباب فشل استخدام البنجالور؛ انظر: الملحق (٧).

(٨٧) عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٨٨) للمزيد من التفاصيل حول الوسائل والتجهيزات التي وفرتها قيادة الثورة في حضيرتها بتونس وليبيا لإمداد الثورة بالسلاح انظر: عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص٥٥-٦٢. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشاحنات نقلت كميات من الأسلحة على دفعات متعددة خلال سنة ١٩٥٩. وللاطلاع على أهم هذه الدفعات انظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص٦٤.

(89)Dahou Ould Kablia ,la Contribution du M.A.L.G a la Lutte de Liberation National, in N°06, Mars2002, CNER MNRN, Alger, p84MassadirEl

(٩٠) عمار بن عودة، المصدر السابق، ص٩. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسلحة تسلمها مندوب الثورة في القاهرة عرعار خميسي على دفعات ابتداء من ٢٠ جانفي إلى غاية شهر أوت ٩٥٩. للمزيد من التفاصيل حول مضمون شحنات السلاح انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص٤١٠-٤٤٣.

(٩١) محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ص٧١.

(٩٢) مديرية التسليح الشرقية، **وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG**، المرجع السابق، ص٧-٨. وأيضًا: عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

(٩٣) مديرية التسليح الشرقية، **وزارة التسليح والمواصلات العامة**، المرجع السابق، ص٨، وأيضًا: محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، جريدة الشعب، عدد ٢٥ مارس ١٩٨٦، ٥/٣.

(94)Dahou Ould Kablia ,Opcit,p87-88.

(95)Maurice Challe . Notre révolte, Presses de la cité, Paris, 1968, p. 46. وانظر كذلك: « LE PLAN CHALLE VICTOIRE INTROUVABLE »FRANCE OBSSERVATEURE, N° 468, 23 AVRIL 1959, P 3.EDOUARD ROERMOND.

(٩٦) مديرية التسليح الشرقية، **وزارة التسليح والمواصلات العامة**، المرجع السابق، ص١٣.